



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية وعلوم تجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية والبنوك

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري -وكالة تقرت -

• من إعداد الطلبة: جاري أسماء

بالعربي وليد

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/19

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د. أستاذ محاضر \_ بن ساسي عبد الحفيظ رئيسا

د. أستاذ محاضر - مخلفي أمينة مشرفا

د. أستاذ محاضر \_ خويلدات صالح مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

## إهداء

اهدي خالص امتناني وشكري إلى الذي قال فيهما الحق

(واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني

صغيرا) سورة الإسراء:24

التي أبصرت طريقي في الوجود على نور رعايتها والعيون التي كانت  
ترقب لي عهدا جديدا إلى التي ربنتني صغيرا وسهرت عني كثيرا، إلى  
زهرة أيامي ونور إلهامي وعطر أحلامي ومنبع حناني الغالية "أمي" حبي  
وحناني.

إلى الذي أشعل لهيب العلم في صدري وتعب لأجلي ورعاني ورباني وما  
ملك يده أعطاني وأرخص كل غالي وفداني "أبي" العزيز الغالي.

إلى العائلة الكريمة كل باسمه ومقامه.

إلى شموع العلم والمعرفة.....أساتذتي الكرام وكل من مد يد العون من  
قريب أو بعيد عرفانا بفضلهم.

## وليـد

## إهداء

إلى من وضع المولى – سبحانه وتعالى- الجنة تحت قدميها،  
ووقرها في كتابه العزيز.... أمي الحبيبة.

إلى خالد الذكر، الذي وافته المنية، وكان خير مثال لرب  
الأسرة، والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير  
والسعادة لي...أبي الموقر.

إلى رفيق الدرب، وصديق الأيام بخلوها وبمرها، زوجي  
الغالي، من كان الداعم الأكبر طيلة مشواري الجامعي.

إلى قرة عيني وحبيبة قلبي ابنتي الغالية.

إلى جميع الاخوة والاخوات، الزملاء والزميلات

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع سائلة من الله  
القدير أن ينفعنا به ويمدنا بتوفيقه.

## أسماء

## شكر وتقدير

الحمد لله الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات  
وأعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ننقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة "مخلفي أمينة"  
التي رافقتنا طيلة هذا البحث وأمدتنا بالمعلومات والنصائح  
القيمة راجين من الله أن يسدّد خطاها ويحقق مناهها فجزاها  
الله خير الجزاء.

وإلى كل عمال البنك الخارجي الجزائري ونختص بالذكر  
قسم المحاسبة والمالية على مساعدتهم لنا والتسهيلات  
المقدمة فجزاهم الله خيرا.

وأخيرا لا يفوتنا أن نعبر عن بالغ تحياتنا إلى كل من  
ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث المتواضع.



## فهرس المحتويات

| الصفحة           | الفهرس العام للدراسة   |
|------------------|--|
| I                | شكر وتقدير   |
| II               | فهرس المحتويات   |
| III <sub>1</sub> | قائمة الجداول  |
| IV               | قائمة الاشكال  |
| V                | الخلاصة  |
| أ                | المقدمة العامة   |
| 1                | تمهيد  |
| 2                | الفصل الاول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية |
| 2                | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                 |
| 2                | المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                           |
| 5                | المطلب الثاني: اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                   |
| 5                | المبحث الثاني: تقديم إطار مفاهيمي للبنوك التجارية                        |
| 6                | المطلب الاول: مفهوم البنوك التجارية وأنواعها                             |
| 7                | المطلب الثاني: وظائف وميزانية البنك الجزائري                             |
| 9                | المطلب الثالث: اساليب تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة   |
| 10               | المبحث الثالث: تعريف التمويل وأهميته وخصائصه                             |
| 10               | المطلب الأول: مفهوم التمويل  |
| 10               | المطلب الثاني: أهمية وخصائص التمويل                                      |
| 11               | المطلب الثالث: دور البنك في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة      |
| 12               | المبحث الرابع: أساسيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                  |
| 13               | المطلب الأول: طرق وأشكال التمويل   |
| 14               | المطلب الثاني: مصادر التمويل   |
| 21               | المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                |

|       |   |
|-------|---|
| 24    | المطلب الرابع: مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة  |
| 25    | المطلب الخامس: القروض المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة   |
| 25    | المبحث الخامس: الدراسات السابقة   |
| 25    | المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية   |
| 26    | المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية   |
| 28    | خلاصة الفصل الاول   |
| 30    | تمهيد   |
| 31    | الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتمويل البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| 31    | المبحث الأول: تقديم عن البنك محل الدراسة وكالة تقرت   |
| 31    | المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت  |
| 34    | المطلب الثاني: كيفية تمويل البنك الخارجي وكالة تقرت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                      |
| 35    | المطلب الثالث: دراسة حالة لقروض في البنك الخارجي وكالة تقرت   |
| 38    | المطلب الرابع: دراسة قرض BEA لمؤسسة خياطة COUTURE   |
| 43    | خلاصة   |
| 45    | خاتمة عامة  |
| 49-48 | المراجع   |
| 65-51 | الملاحق   |

## قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان   | الرقم |
|--------|---|-------|
| 3      | يبين توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط       | 01-01 |
| 4      | تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                      | 02-01 |
| 7      | ميزانية البنك التجاري                                 | 03-01 |
| 27     | يوضح المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية  | 05-01 |
| 33     | يوضح الشباك المصرفي البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت | 01-02 |
| 39     | تطور مؤشرات التوازن المالي لثلاث سنوات                | 02-02 |
| 40     | يوضح التوازن المالي والأصول                           | 03-02 |
| 40     | يوضح التوازن المالي والخصوم                           | 04-02 |
| 41     | يوضح التوازن المالي والنسبة المالية                   | 05-02 |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان   | الرقم |
|--------|---|-------|
| 5      | يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة | 01-01 |
| 14     | يوضح اشكال التمويل                                | 02-01 |
| 15     | يوضح مصادر التمويل طويلة الأجل                    | 03-01 |
| 17     | يوضح مصادر التمويل المتوسطة الأجل                 | 04-01 |
| 19     | يوضح مصادر التمويل قصير الأجل                     | 05-01 |
| 34     | الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت | 01-02 |
| 36     | يوضح مراحل اتخاذ القرار                           | 02-02 |
| 37     | خطوات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة        | 03-02 |

## الخلاصة:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البيئة الجزائرية في تفرقت والى كيفية اجراء منح القروض وطرق التمويل من قبل البنك الخارجي الجزائري لوكالة تفرقت خلال فترة (2021-2023)، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في الجانب النظري والخاص بالفصل الاول تحت عنوان تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث تطرقنا الى مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويلها من طرف البنوك التجارية. بينما تم استخدام المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي والخاص بالفصل الثاني تحت عنوان الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تفرقت وهذا باستخدام مؤشرات التوازن المالي لثلاث سنوات.

توصلت هذه الدراسة الى ان البنوك التجارية تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنك الخارجي الجزائري وكالة تفرقت، مؤسسة الخياطة COUTURE.

### **Abstract:**

This study aims to know the financing of commercial banks for small and medium enterprises in the Algerian environment in Touggourt and to how to conduct the granting of loans and financing methods by the Algerian Foreign Bank to the Agency of Touggourt during the period (2021-2023), where the study used the descriptive approach in the theoretical aspect and for the first chapter under Address of commercial bank financing for small and medium enterprises ; Where we touched on the concepts of small and medium enterprises, and their financing by commercial banks. While the analytical approach was used in the applied aspect of the second chapter, under the title of the applied study, the Algerian Foreign Bank, Agency of Touggourt, using financial balance indicators for three years. This study concluded that commercial banks contribute to financing small and medium enterprises.

Keywords: commercial banks, financing of small and medium enterprises, the Algerian foreign bank, the agency of Tikrit, the sewing institution.

# المقدمة العامة

### المقدمة العامة:

تعد البنوك من المؤسسات المالية المساهمة في تطور العمليات الاقتصادية والتجارية، لأنها المؤسسات المالية المشاركة في رفع مستوى العمليات الاستثمارية والتجارية في اي دولة، فهي تمويل المشاريع التي لا تعتمد على رأسمالها فقط، بل تبحث عن مصادر خارجية لتقوية مبادلاتها المالية، وما لها في ذلك الا البنوك.

فالبنوك التجارية هي احدى اهم الدعامات التي يقوم عليها الاقتصاد، لأنها تقوم بتلقي الاموال من المدخرين لا لتخزينها وتكديسها في الارصدة بل لإعادة استثمارها في مشاريع تعود بالربح الكبير على الدولة، وهذا الدور الكبير الذي تلعبه البنوك في تجميع الاموال جعلها ملجا الكثير من الشركات بجميع انواعها وحتى التجار والافراد، وذلك كوسيلة للتمويل بالاستدانة البنكية وهذا لدورها الفعال في الاقتصاد الوطني، وفي حياة الافراد والمجتمعات.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس في تفعيل النشاط الاقتصادي يفقد حظيت باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك انطلاقا من الدور الحيوي الذي تلعبه في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

ومما لا شك فيه ان دعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارساء ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وانجاز هذه المؤسسات لأهدافها الرئيسية في مختلف المجالات، ومن بينها مجال التشغيل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمستوياتها المهارية المختلفة، ورفع من قيمة الدخل والمستوى المعيشي للفرد، هي محاولة لتحقيق عدالة حضارية من حيث الادوار التي تؤديها ومواجهة التحديات التي تواجهها.

لم تتأخر الدولة الجزائرية في مرافقة المؤسسات الاقتصادية من أجل الدفع بعجلة الاقتصاد أين قامت بوضع الأسس الأولى للبناء المؤسساتي لأجل إنعاش الاستثمار وتحسين مناخ الاستثمار ومناخ الأعمال، لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحسب احصائيات وزارة الصناعة هناك ارتفاع في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمقدر بنسبة 1,3 مليون مؤسسة في الثلاثي الاول لسنة 2023.

وعلى ضوء ما سبق ذكره، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للموضوع والمتمثل في:

**كيف يساهم تمويل البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت في دعم واستمرارية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة؟ ولمؤسسة الخياطة COUTURE خاصة؟**

ويقودنا هذا التساؤل إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ماهي اليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنوك التجارية؟
- ما هو دور البنك الخارجي لوكالة بتقرت في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامة ولمؤسسة الخياطة COUTURE خاصة؟

**الفرضيات:**

بعد القراءة الأولية لهذا الموضوع يمكن وضع الفرضيات التالية:

- 1- تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.
- 2- تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العديد من القطاعات بالقدر الكافي.

3- الجزائر تولي أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الدعم و سن القوانين التي تدعمها.

4- تنعكس الفروض على مؤسسة COUTURE في النشاط.

**أسباب اختيار الموضوع:**

-إعادة الاعتبار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأونة الأخيرة خاصة بعد ظهور المقرر (1275) من وزارة التعليم العالي.

-دور سياسة التمويل المتبعة من قبل الدولة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

-كيفية تمويل البنك الخارجي وكالة تقرت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دراسة قرض.  
-الأهمية والأهداف.

**منهجية الدراسة:** تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على تحديد المشكلة بصورة دقيقة ثم جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة وفق الطرق العلمية المستنبطة من الحياة الدراسية ثم تحليل هذه المعلومات وتقييمها وأخيرا الخروج بالنتائج.

كما تم استخدام المنهج التحليلي وفق المؤشرات المالية أهمها النسب المالية لدراسة التوازن المالي، فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية والخاصة بمؤسسة ال خياطة COUTURE.

**تقسيم الدراسة:** ولإجراء هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين أساسيين وهما:

1- الفصل الأول تحت عنوان **مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبنوك التجارية،** حيث بدوره تم تقسيمه الى اربعة مباحث المبحث الاول مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم البنوك التجارية في المبحث الثاني، بعده التمويل اهميته وخصائصه، ثم اساسيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-الفصل الثاني تحت عنوان **دراسة حالة حول دور البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة،** وبدوره ينقسم الى مبحثين المبحث الأول خاص بتعريف الوكالة، هيكلها، والخدمات التي تقدمها ثم المبحث الثاني خاص بدراسة تحليلية باستعمال المؤشرات والنسب المالية لقرض ثم الوصول الى النتائج.

## الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة  
والمتوسطة والبنوك التجارية

### تمهيد:

يرتكز الاقتصاد العالمي على مدى قوة وتطور مؤسسات الدول، خاصة المؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم ومدى مساهمتها في تنمية الاقتصاد الوطني، مما يؤدي إلى إحداث تغييرات عميقة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لها، وهذا ما يطرح عدّة تساؤلات حول طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتسييرها، إطارها القانوني، كيفية إنشائها، ومدى مساهمتها في اقتصاديات الدول.

وشهدت الجزائر تطورا بارزا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي بدورها تساهم في تحقيق نسبة عالية من النمو وكذا التنمية الدائمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها تمثل قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيويا لخلق فرص العمل.

وانطلاقا من هذا الهدف، ونظرا لاهتمامنا بضرورة وحتمية تنمية هذا القطاع سنحاول أن نتطرق في بداية هذا الفصل إلى إعطاء تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع محاولة تحديد المعايير التي تضبط التعارف المختلفة لها، ثم نبيّن الخصائص التي تميّزها عن باقي المؤسسات الأخرى، ودورها في الاقتصاد الوطني.

بعد ذلك نقوم بتحديد سياسة السلطات العمومية في ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، متطرقين إلى دور البنك في عملية الإنشاء والتمويل.

### الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

#### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تشغل المؤسسات أهمية كبيرة في المجتمع، ونظراً للتطورات التي تشهدها المؤسسات في مختلف المجالات التعليمية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها يتوجب علينا فهم طبيعة وآلية العمل في المؤسسات ومعرفة أجزائها والعلاقات الرابطة بين أركانها المختلفة.

نستطيع تحديد حياة المؤسسة بقدرتها على مواكبة تغيرات المجتمع والتأقلم مع الحالات الجديدة، وفيما يلي سنوضح مفهوم المؤسسة

#### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

بما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نوع من أنواع المؤسسات الاقتصادية فلا بد من تعريف أولي للمؤسسات الاقتصادية، والتي تعرف عادة كمجموعة من الموارد البشرية والمادية والمالية.

#### 1-تعريف المؤسسة الاقتصادية:

هي وحدة أو منظمة تتبع نظاما اقتصاديا تمارس من خلاله نشاط إنتاجي سلعي أو خدمي، بغية تحقيق أهدافها؛ وللمؤسسة أنواع عدة، يتماشى كل منها مع طبيعة أهدافها، وفق إطار قانوني مرتبط بنشاطها، وللمؤسسة استقلالية مالية تؤهلها لممارسة نشاطها ضمن بيئة داخلية وأخرى خارجية وفي زمان محدد.<sup>1</sup>

**1-1-تعريف المؤسسة كعميل اقتصادي:** فهذا يعني أن المؤسسة تقوم بنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو مالي معين ويدخل ضمن ذلك عمليات الإنتاج، التموين، البيع، التوزيع إلى غير ذلك.

#### 1-2-تعريف المؤسسة ص والمتوسطة من حيث هيكلها العضوي: فهذا

يمكن أن نعتبر المؤسسة كوحدة متكاملة قائمة على أساس كونها عميلاً اقتصادياً. وهذا يعني أن المؤسسة تقوم بنشاط ذو طابع صناعي أو تجاري أو مالي معين، وتدخل فيه عمليات الإنتاج والتموين والبيع والتوزيع وغيرها.

وبعد تحليل طبيعة النشاط والهيكل ونظام العمل، نصل إلى الهدف الأساسي من إنشاء المؤسسة الاقتصادية عن طريق تبني التعريف التالي: "المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية تقوم بمزج عوامل الإنتاج لتحصل في النهاية على السلع والخدمات لتصريفها في السوق وتحقيق عوائد تمكنها من إعادة الإنتاج والتوزيع.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست مؤسسات تابعة، بل هي شركات مستقلة توظف عدداً معيناً من الموظفين ويختلف العدد حسب الدولة. والحد الأعلى الأكثر شيوعاً لعدد الموظفين في المؤسسات المتوسطة هو 250 موظفاً، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

**2-تعريف المؤسسة ص والمتوسطة حسب المشرع الجزائري:** تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بانها مؤسسة انتاج السلع و /او الخدمات. حيث تشغل من واحد (1) الى

<sup>1</sup>مدخل لاقتصاد المؤسسة -ص 25 للدكتور فوزي محيريق بن الجيلاني مطبعة الرمال ولاية الوادي -الجزائر - 2020

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

(250) شخصا، لا يتجاوز رقم اعمالها السنوي اربعة (4) ملايين دينار جزائري، او لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.<sup>2</sup>

**1-2- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** لقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا منذ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عكس هذا القانون الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لهذا القطاع باعتباره المحرك الاساسي للاقتصاد.

**2-2- تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا لطبيعة الملكية:** وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

- **المؤسسات الخاصة:** وهي جميع المؤسسات التي تعود ملكيتها للفرد أو مجموعة من الأفراد شركات أموال، شركات أشخاص.
- **المؤسسات المختلطة:** وهي بصفة عامة المؤسسات التي تعود ملكيتها بصفة مشتركة بين القطاعين العام والخاص.
- **المؤسسات العامة:** وتعود ملكيتها للدولة، وتهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

**2-3- تصنيف المؤسسات الاقتصادية تبعا للنشاط الاقتصادي:** وينتج ما يلي:

- **المؤسسات الصناعية:** وهي مؤسسات ذات طابع صناعي، ومنها مؤسسات الصناعة الثقيلة كالحديد والصلب والتي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ومهارات عالية لنشاطها، ومنها مؤسسات الصناعات التحويلية أي الخفيفة مثل الغذائية.
- **المؤسسات الفلاحية:** وهي المؤسسات التي تمارس الأنشطة الزراعية، فتقوم بعمليات الإنتاج الزراعي سواء كان إنتاج حيواني أو إنتاجي.
- **المؤسسات التجارية:** وهي التي تعمل في النشاط التجاري أي التي تقوم بعملية توزيع السلع والخدمات.
- **المؤسسات المالية:** وهي المؤسسات التي تقوم بالنشاط المالي كالبنوك ومؤسسات التأمين. الخ
- **مؤسسات الخدمات:** وهي المؤسسات التي تقدم الخدمات للمؤسسات والمتمثلة في النقل، العيادات الصحية، مكاتب الدراسات الهندسية... الخ.

**جدول رقم 01-01: توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب النشاط في الجزائر سنة 2022**

| الرقم | قطاع النشاط                                       | عدد المؤسسات | النسبة |
|-------|---|--------------|--------|
| 01    | الزراعة   | 7927         | 0.62   |
| 02    | الهيدروكربونات الطاقة والتعدين والخدمات ذات الصلة | 3241         | 0.25   |
| 03    | مهن اخرى  | 1999318      | 15.50  |
| 04    | الصناعات التحويلية                                | 109,919      | 8.55   |
| 05    | الخدمات   | 662130       | 51.48  |
| 06    | الحرف اليدوية                                     | 303605       | 23.61  |
| 07    | المجموع الاجمالي                                  | 1,286,140    | 100.00 |

<sup>2</sup>-الجريدة الرسمية 17-02 العدد 2

**Source :** Bulletin d'information statistique de la PME N°40 Mars 2022 page 11<sup>3</sup>

**التعليق:** نلاحظ من الجدول أعلاه تباين في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف قطاع النشاط، حيث أن أكثر نسبة للمؤسسات تنشط في قطاع الخدمات بنسبة 51,48% مما يدل على تسهيلات الكثيرة التي يجدها المستثمرون ونقص المخاطر في هذا المجال، يليها في المرتبة الثانية الحرف اليدوية بنسبة 23,61%.

### **3-2- تصنيف المؤسسات تبعا للعمالة الموظفة (الحجم):** وينتج عن هذا التصنيف تقسيم المؤسسات إلى:

- المؤسسات الصغيرة: وتضم من 1 إلى 199 عامل.
- المؤسسات المتوسطة: وهي المؤسسات التي تضم من 200 إلى 499 عامل.
- المؤسسات الكبيرة: وهي المؤسسات التي تضم أكثر من 500 عامل ومنها مثلا مؤسسات البترول والمركبات الكبيرة.<sup>4</sup>

ويمكن أن نعرف المؤسسات الاقتصادية بأنها كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني اجتماعي معين هدفه دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج أو تبادل السلع أو الخدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين بغرض تحقيق نتيجة ملائمة.

**المؤسسة الصغيرة:** تعرف بانها مؤسسة تشغل من 10 الى 49 شخصا، ورقم اعمالها لا يتعدى 200 مليون دج، ومجموعة ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.

**المؤسسة المصغرة:** تعرف بانها مؤسسة تشغل من 1 الى 9 اشخاص، ورقم اعمالها لا يتعدى 20 مليون دج، ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 10 مليون دج.

**المؤسسة المتوسطة:** تعرف بانها مؤسسة تشغل من 50 الى 250 شخصا، ورقم اعمالها محصور بين 200 مليون دج و 2 مليار دج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 100 مليون دج و 500 مليون دج.

### **جدول رقم 01-02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

| المتوسطة                     | الصغيرة                | الصغيرة جدا او المصغرة | المعيار         |
|------------------------------|------------------------|------------------------|-----------------|
| من 50 الى 250 شخص            | من 10 الى 49 شخص       | من 1 الى 9 اشخاص       | عدد العمال      |
| من 400 مليون الى 4 ملايين دج | لا يتجاوز 400 مليون دج | اقل من 40 مليون دج     | رقم الاعمال     |
| من 200 مليون الى مليار دج    | لا يتجاوز 200 مليون دج | لا يتجاوز 20 مليون دج  | الحصيلة السنوية |

المصدر: <http://www.industrie.gov.dz/soutien-pme/>

<sup>4</sup>مدخل لاقتصاد المؤسسة -ص 54 للدكتور فوزي محيريق بن الجيلاني مطبعة الرمال ولاية الوادي -الجزائر-2020-  
<sup>55</sup>مدخل لاقتصاد المؤسسة -ص 54 للدكتور فوزي محيريق بن الجيلاني مطبعة الرمال ولاية الوادي -الجزائر-2020-

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

-الفرق بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: الفرق الجوهرى بين الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة، هو أن الأولى تقوم على التغيير والثورة أما الثانية فتقوم على الحفاظ والثبات، فصاحب العمل التجاري الصغير لا يتجاوز طموحه تطوير الشركة قليلا لتصل إلى مستوى الشركات المتوسطة .

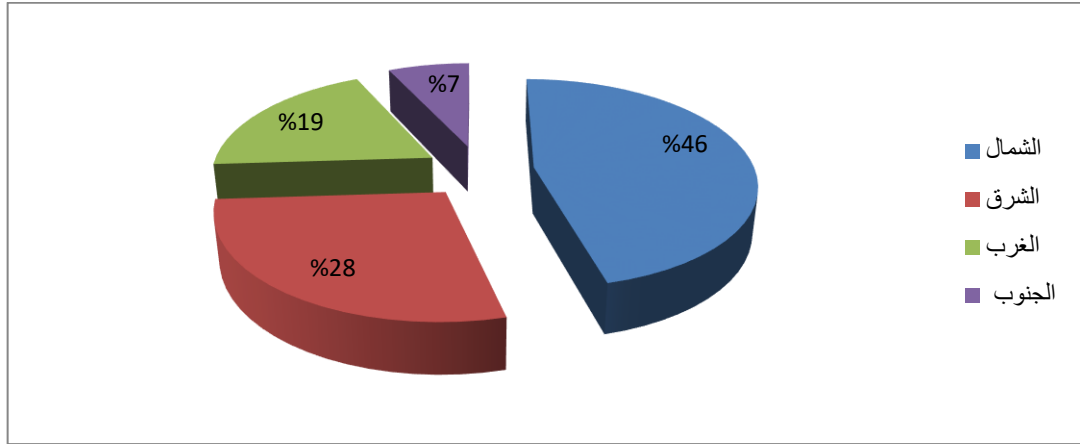
### المطلب الثاني: اساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتعتبر مصادر التمويل أحد المقومات الأساسية التي تستند عليها المؤسسة لتغطية استثماراتها، وتنقسم مصادر التمويل إلى قسمين مصادر مالية داخلية كالتمويل الذاتي ومصادر خارجية كالتمويل عن طريق الاقتراض من البنوك وإصدار أوراق مالية.

وحتى تقوم هذه المؤسسات بالدور التنموي المرجو منها في مختلف البلدان المتقدمة والنامية، لا بد عليها من مواجهة أهم العقبات التي تتعرض لها، والتي تتمثل في عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإنشاء أو لاستمرار نشاطها، وعدم مقدرتهم على توفير الضمانات الكافية التي تشترطها البنوك لتقديم التمويل اللازم لها، هذه الأخيرة عادة ما تفضل التعامل مع المؤسسات الكبيرة وتمويلها لذات السبب.

فمشكل التمويل يعد واحدا من أهم العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأصحابها عادة ما يكونون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم المدخرات المالية الكافية التي تمكنهم من إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

### شكل رقم 01-01: بياني يوضح توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة



المصدر: Bulletin d'information statistique de la PME N°40 Mars 2022 page 21

**التعليق:** من الشكل البياني يتضح لنا جليا أن أكبر نسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي تمثل 46% في شمال البلاد وتليها 28% في الشرق الجزائري وبعدها 19% في الغرب وأقل نسبة سجلت في الجنوب الجزائري ب 7%

### المبحث الثاني: تقديم الإطار المفاهيمي للبنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية التي تتعامل بالائتمان، تحتل المركز الثاني في الترتيب الهرمي للبنوك بعد البنك المركزي حيث يعتبر مكانا يلتقي فيه عارضي الأموال وطلبيها وتسعى من خلال نشاطها لتحقيق الربح ففي هذا المبحث سوف نتطرق لمفهوم البنوك وتعريفها ثم وظائفها

### المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية وأنواعها

يقصد بالبنك التجاري أي مؤسسة شركة مساهمة مكونه لغرض التعامل في النقود أو الائتمان بهدف تحقيق أقصى ربح.

**1- مفهوم البنوك التجارية وتعريفها:** وهو المكان الذي يتم فيه حفظ الودائع النقدية وتقديم السلفيات النقدية وتسيير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية (نقل حساب لحساب عميل آخر) بطرق مختلفة لتقليل الحاجة الفعلية للنقود.

كما يعرف قانون النقد والقرض في مادته 114 البنوك التجارية على أنها:<sup>6</sup>

أشخاص معنوية مهمتها العادية والرئيسية اجراء العمليات الموصوفة في المواد من 113 الى 110 من هذا القانون وبالرجوع الى هذه المواد نجد ان البنوك التجارية هي لمؤسسات التي تقوم بالعمليات التالية:

جمع الودائع من الجمهور، منح القروض، توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على ادارتها.

هناك عدة تعريفات للبنوك والتي تبدو متشابهة في مضمونها. حيث أن البنك التجاري عبارة عن منشأة مالية تمارس عملها في المال والنقود، حيث تقوم بتجميع الأموال من مصادر مختلفة في شكل وديعة، ثم تقوم بإعادة استثمارها في مجالات الاستثمار المختلفة، ومن ثم تحقيق عدة أهداف أهمها:

**1-1- يهدف البنك من وظيفة الاستثمار إلى تحقيق عائد مناسب من خلال مجموعة من الأعمال التي يقوم بها البنك بغرض تشغيل ما تجمع لديه من موارد.**

**1-2- انها أهم الوظائف التي تؤديها البنوك والدور الذي تلعبه في خدمة الاقتصاد الوطني، وما تقدمه من أجل دعمه وتحقيق تنميته.<sup>7</sup>**

**2- أنواع البنوك: وعلى المدى الزمني هناك نوعين من البنوك التجارية:**

**1-2- بنوك القبول: والتي تشتغل في أعمال قبول الائتمان.**  
**2-2- بنوك الادخار: والتي تقوم بعمليات اصدار رأس المال نيابة عن عملائها.**

**3-نشأة البنوك التجارية:** يرتبط ظهورها بتطور نشأة الصاغة والسيارة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفا من الضياع أو السرقة مقابل إيصال يضمن مقدار الوديعة ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع مرور الزمن أصبح هناك قبول لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة والمدينة والتي شكلت الصيغة الاولى للشيك، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق الائتمانات على نفسها تزيد مرات عديدة عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق الاقتراض والحصول على فوائد.

وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين مدخرين ومستثمرين الى مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال خلق النقود.

<sup>6</sup> الطاهر لطرش تقنيات البنوك ص 202 ديوان المطبوعات الجامعية 2010  
<sup>7</sup> د-محمد الهلالي، د عبد الرزاق شحادة محاسبة المؤسسات المالية - ص 18

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

### المطلب الثاني: وظائف وميزانية البنك التجاري

1. التوسط بين المدخرين (المقرضين) والمستثمرين (المقترضين) من خلال تجميع المدخرات ووضعها في متناول الافراد أو المشروعات.
2. خلق النقود وهي أهم وظيفة يقوم بها البنك المركزي ويمكن التأثير بها في عرض النقود.
3. العمليات المصرفية وتتمثل في تسوية حسابات العملاء.
4. المساهمة في إصدار الأسهم والسندات.

### جدول رقم 01-03: ميزانية البنك التجاري<sup>8</sup>

| الاصول (الموجودات)          | الخصوم (الموارد)    |
|-----------------------------|---------------------|
| النقود السائلة              | رأس المال المدفوع   |
| السلف والقروض               | الاحتياطي النقدي    |
| الاصول الثابتة              | الارباح غير الموزعة |
| حافضة الاوراق المالية:      | الودائع:            |
| • أدونات الخزانة            | • الودائع الجارية   |
| • أوراق تجارية مخصصة        | • الودائع الثابتة   |
| • أوراق مالية (أسهم وسندات) | • ودائع التوفير     |
|                             | القروض بين المصارف  |

### أولاً: الخصوم:

- **رأس المال المدفوع:** وهو مجموع المبالغ المدفوعة من قبل أصحاب البنك والمساهمين لقيام البنك.
- **الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي (FRR):** ويكون ملزماً به.
- **الارباح الغير موزعة:** وهي المبالغ التي تم استقطاعها من الارباح خلال السنوات.
- **القروض من المصارف:** قد تلجأ البنوك التجارية للاقتراض من بعضها إذا عجزت مواردها الذاتية عن تمويل العمليات، وتفضل البنوك الاقتراض من بعضها قبل اللجوء للبنك المركزي بسبب انخفاض سعر الفائدة لديها كما انها قصيرة الاجل، اضافة الى ان البنك المركزي يستجيب أو يرفض ذلك كأداة لمراقبة الائتمان حسب الوضع الاقتصادي السائد.
- **الودائع:** وهي أهم بند وينقسم الى:
  1. **الودائع الجارية:** وهي المبالغ المودعة لدى البنك ويمكن سحبها دون إخطار مسبق ولا تدفع للبنوك عادة فوائد على هذا النوع.
  2. **الودائع الثابتة (لأجل):** وهي المبالغ التي يلتزم البنك بموجبها الدفع في وقت لاحق يتم الاتفاق عليه مقابل سعر فائدة.

<sup>8</sup>النقود والنوك والمصارف المركزية للدكتور سعيد سامي الحلاق ومحمد محمود العجلوني ص49 اليازوري،

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

3. ودائع التوفير: وهي المبالغ المودعة لدى البنك المركزي لأجل طويلة وتدفع عليها البنوك أسعار فائدة محددة مسبقا ومعظم هذه الودائع تكون شخصية ونسبتها لإجمالي الودائع ضئيلة جدا.

ثانيا: الأصول:

- **النقود السائلة:** تحتفظ البنوك عادة بجزء من النقود السائلة لمواجهة الفروق التي تنشأ بين كمية الإيداع والسحب، وهي أقل الأصول ربحية.
  - **حافطة الأوراق المالية:** يحتفظ البنك بمجموعة منها تستحق الدفع في أجل معينة مثل:
    1. **أذونات الخزنة:** وتسمى أحيانا بالأذونات الحكومية فهي سندات حكومية تستحق الدفع في فترات قصيرة بفوائد منخفضة وتقبل البنوك على شرائها لما تتمتع به من سيولة عالية.
    2. **الأوراق التجارية:** مثل الكمبيالات وتتمتع أيضا بسيولة عالية.
    3. **الأسهم والسندات:** وهي أسهم الشركات الأخرى ويتم تداولها في السوق، ويتعرض البنك لتقلبات أسعارها عند شرائها ولكنها تدر أرباح مرتفعة.
  - **السلف والقروض:** حيث تبتعد البنوك عن السلف طويلة الأجل وتكتفي بالمتوسطة وقصيرة الأجل وتكون بضمان عيني أو شخصي.
  - **الأصول الثابتة:** وهي ضرورية لممارسة البنك عمله كالمباني والمعدات التي يستخدمها، وهي أقل الأصول ربحية فلا يمكن تحويلها لنقود إلا بعد تصفية عمل البنك.
- قوانين قياس السيولة النقدية:

ويعتبر المقياس الثالث أكثر المقاييس شيوعا ودقة.

قانون قياس سلامة المركز المالي للبنك التجاري

اجمالي الأصول < 1 يحقق البنك أرباح

اجمالي الأصول > 1 يحقق البنك خسائر وبالتالي يسحب من الاحتياطي القانوني الموجود لدى البنك المركزي.

- **مؤشرات التوازن المالي:** يركز التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي على ثلاث مؤشرات أساسية وهي:

رأسمال العامل الصافي أو الدائم FRN: ويسمى بهامش الأمان، يعبر عن مدى تمويل الأموال الدائمة بعد تغطيتها لجميع الأصول الثابتة لجزء من الأصول المتداولة، لذلك يجب ان يكون موجبا ويحسب بالعلاقة التالية:<sup>9</sup>

الرأسمال العامل الصافي = الأموال الدائمة \_ الأصول الثابتة

أو الرأسمال العامل الصافي = الأصول المتداولة \_ ديون قصيرة الأجل

- **احتياج رأسمال العامل BFR:** ويعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة والموارد الدورية الديون قصيرة الأجل ما عدا السلفات المصرفية ويحسب بالعلاقة التالية:

<sup>9</sup> التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ديوان المطبوعات الجامعية، سليمان ناصر، ص 82

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

الاحتياج من رأس المال العامل BFR = (الاصول المتداولة \_ القيم الجاهزة) \_ (الديون قصيرة الاجل \_ تسبيقات مصرفية)

- **الخبزينة:** وهي مجموع الاموال الجاهزة والموجودة تحت تصرف المؤسسة لدورة استغلالية وتحسب بالعلاقة التالية:

الخبزينة = راس المال العامل الدائم \_ الاحتياجات على راس المال العامل الدائم

$$BFR\_TR = FRN^{10}$$

### المطلب الثالث: اساليب تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تصنيف مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة الاقتصادية والتي تشكل هيكلها التمويلي إلى صنفين أساسيين هما أموال الملكية وأموال الاستدانة، وهذا اعتماداً على معيار ملكية الأموال في عملية التصنيف، بالإضافة إلى ان هذا البحث أفادنا بالعديد من الخصائص التي تميز كل مصدر تمويلي عن الآخر، والتي تتيح للمؤسسة الاقتصادية فرصة كبيرة للمفاضلة بينها التي تتماشى وأهدافها وتطلعاتها.

تتمثل تكلفة التمويل الكلية متوسط معدل المردودية الأدنى الذي تلتزم به المؤسسة الاقتصادية قصد الحصول على التمويل المطلوب لتحقيق مشاريعها الاستثمارية، ويتم حساب تكلفة التمويل الكلية انطلاقاً من التكلفة النوعية لكل مصدر تمويلي على حدى، وتحدد تكلفة كل مصدر تمويلي بمقدار العوائد و المخاطر التي تعود على اصحاب هذه الاموال، وبعد تقدير التكلفة النوعية لكل مصدر تمويلي بمقدار العوائد و المخاطر التي تعود على اصحاب هذه الاموال، وبعد تقدير التكلفة النوعية لكل مصدر تمويلي بوزنه في هيكل راس المال، بهدف الحصول على تكلفة التمويل المرجحة<sup>11</sup>

القروض هي المصدر الاساسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع انحاء العالم، ومصدر هذه القروض ابنوك التجارية، ولذلك فان لها دور مهم جدا في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ويتمثل هدف هذه البنوك هذه البنوك في تعظيم ارباحها مما يدفعها الى البحث عن اعلى عائد ممكن للقروض التي تمنحها، والاحتفاظ باحتياطات وسيولة مناسبة والجمع بين هذه الاهداف يتم عادة من خلال ايداء المقترض القادر على دفع سعر فائدة اعلى، وغير قابل للتعثر مما يعني ان البنوك تنطلع لي استثمار ذو جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع.<sup>12</sup>

إن وجود المؤسسة وتطورها لا يتحقق إلا بالتعامل مع محيطها الخارجي المتمثل في: الموردين، الزبائن، الدولة، البنوك... الخ

<sup>10</sup>التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ديوان المطبوعات الجامعية، سليمان ناصر، ص 82  
<sup>11</sup>سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية د/ محمد عبد الله شاهين محمد ص 104-105  
<sup>12</sup>ادارة البنوك التجارية اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، عمان دار النشر والتوزيع 2015 ص 324

**المبحث الثالث: تعريف التمويل وأهميته وخصائصه**

**المطلب الأول: مفهوم التمويل**

يقصد بتمويل المؤسسة منحها الموارد الدائمة أو المؤقتة اللازمة لمواصلة نشاطها الذي أسست لأجله سواء من الناحية الاقتصادية بما فيها المشاريع الاستثمارية والاستغلالية، فكما هو واضح فإن لا بد لأي مؤسسة أن يكون لديها موارد مالية حتى تتمكن من مواصلة نموها ولا يمكن أن تقوم بذلك دون هذه الموارد<sup>13</sup> كما انه يهتم بالنقدية، حيث أن كل عملية تجارية تتطلب استخدام النقدية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالتمويل تختص بكل ما يحدث في الشركة."

**المطلب الثاني: أهمية وخصائص التمويل**

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها، لها استخدام دائم لجميع مواردها المالية فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجاتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد الالتزامات ومن هذا المنطق يمكن إبراز أهمية وخصائص التمويل.

**أولاً: أهمية التمويل :**

تتمثل أهمية التمويل بأنه يعتبر بمثابة الدم الجاري للمشاريع وبالتالي له دور كبير في تحقيق سياسة البلاد وذلك عن طريق:

- تحرير الأموال أو الموارد اللازمة المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد والقضاء على البطالة.
- تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة من طرف الدولة والرفاهية لأفراد المجتمع.

ونظراً لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لطبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار أحسنها.

**ثانياً: خصائص التمويل:**

للتتمويل أربعة خصائص تتمثل في:

**1- ميعاد الاستحقاق:**

ويمكن التمييز بين نوعين:

- أموال الاقتراض تعرف بأن لها أجل محدد بحيث يعتبر ملزم بسدادها في ذلك الموعد المحدد وأي تأخر يؤدي إلى احتساب الفوائد.
- أما أموال الملكية ليس لها أجل محدد بل يحدد أجلها حياة المشروع.

**2- الحق في الدخل:**

- توجد أربعة مظاهر تميز أموال الملكية عن أموال القرض نم حيث الحق في الدخل وهي:
- نوع التسمية: يعتبر الدخل الذي تحصل عليه أموال الملكية ربحاً، أما الذي تحصل عليه أموال الاقتراض فيسمى فائدة.

<sup>13</sup>- إبراهيم عاشور، عبد الفتاح عطوات، تمويل الاستثمارات عن طريق ANSEJ، جامعة ورقلة، 2008، ص 3.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

- الأولوية: أي أنه يتم القيام بتسديد الالتزامات على المؤسسة تجاه لدائنيها أولاً وبعدها يتم توزيع الأرباح على المالكين.
- يجب التأكد بأن أصحاب أموال الاقتراض يحصلون على فوائد في مواعيد محددة، أما أموال الملكية فإنها لا تحصل على دخل عادة إلا إذا حقق المشروع ربحاً.
- المقدار<sup>14</sup> إن الفائدة التي تحصل عليها أموال الاقتراض تحدد قيمتها مسبقاً عند عقد الاقتراض ويتأثر هذا المقدار بمقدار الأرباح التي يحققها المشروع، أما أموال الملكية فإن دخلها يتذبذب من نسبة لأخرى حسب مقدار الأرباح التي يحققها المشروع وحسب الاتفاق على توزيعها على أصحاب المشروع.

### 3- الحق في الأصول:

تتمثل الأصول في كل الموجودات التي يمتلكها المشروع، والتي ينتج عن إدارتها بشكل جيد دخلاً جيداً، وهذا الدخل يهم كل من أصحاب الملكية وكذلك أصحاب الاقتراض، حيث ينظر أصحاب الملكية للمشروع نظرة استثمارية وذلك في كونهم يهتمون بأصول جيدة تساعد على نمو وازدهار المشروع وتحقيق الربح، وفي الجانب الآخر ينظر أصحاب أموال الاقتراض إلى الأصول بأنها ملك يهمهم زيادته وبالتالي زيادة حقوقهم.

### 4- السيطرة والإدارة:

تعتبر الإدارة حقا أساسياً ومباشراً لأصحاب أموال الملكية في جميع المشاريع مهما اختلف شكلها القانوني، والحكمة في إعطاء الحق هو حجم المخاطر التي تتعرض لها استثماراتهم، والتي تفوق المخاطر التي تتعرض لها حملة الأسهم الممتازة وأصحاب الاقتراض، أما الدائنين فليس لهم الحق في الإدارة وإن كان بعضهم يشترطون التدخل فيما يتعلق بالقرض الذي يمنحونه.

### المطلب الثالث: دور البنك في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب البنوك دوراً بارزاً في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، من خلال وظيفتها الأساسية المتمثلة في تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة، لغرض إقراضها لهذه المؤسسات، تحت أسس وقوانين معينة، فهي تعدّ كوسيط اقتصادي، يدخر الفائض لتمويل بعض احتياجات الغير قصد تحقيق الربح، لذا أصبح إلزاماً على المؤسسات اللجوء إلى مصادر خارجية من أجل تمويل بعض احتياجاتها المالية، وذلك لضعف إمكانيات التمويل الذاتي لها، لأسباب عديدة منها:

- ارتفاع تكلفة إنشاء المشروع.
  - انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة، وما يترتب عليه من انخفاض في النتيجة الصافية.
  - ارتفاع الأجور، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف التي تؤثر على ربحية المؤسسة.
  - المديونية المتزايدة التي تؤدي إلى اقتطاع أقساط الوفاء من الأرباح.<sup>15</sup>
- هذه العوامل جعلت وجود البنك أمراً حتمياً في إنشاء أو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا سنحاول تقديم أهم الأدوار التي يقوم بها البنك في إنشاء وتطوير هذا النوع من المؤسسات من خلال:<sup>16</sup>

**1- توفير رأس المال العامل:** يقوم البنك بتوفير رأس المال العامل لتمويل النشاط الجاري للوحدة الاقتصادية التي تحتاج عادة لتغطية التكاليف المتعلقة بـ "شراء المواد الأولية، رفع أجور العمال ومصاريف أخرى"، هذا ما يؤدي إلى التشغيل الأمثل للطاقة الإنتاجية المتاحة، ليكون هذا التمويل وسيلة

<sup>14</sup> - تأبني السعيد هتهات عبد المجيد، مربي الصادق، دراسة وتمويل المشاريع الاستثمارية، جامعة ورقلة، 2005، ص 28.

<sup>15</sup> - تأبني السعيد هتهات عبد المجيد، مربي الصادق، دراسة وتمويل المشاريع الاستثمارية، جامعة ورقلة، 2005، ص 29.

<sup>16</sup> - تأبني السعيد هتهات عبد المجيد، مربي الصادق، دراسة وتمويل المشاريع الاستثمارية، جامعة ورقلة، 2005، ص 29.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

لمواجهة السيولة التي قد تنقص، نظرا للظروف الطارئة على المؤسسة، كإقتناء استثمارات جديدة أو القيام بتوسعات محتملة في المستقبل.

**2-المساهمة في تطوير المؤسسات:** يتمثل دور البنك أيضا في توسيع المشروعات، وهذا بعد أن تكسب هذه الأخيرة ثقة البنك، وذلك باحترامها للشروط التي فرضها عليها، وقيامها بتسديد أقساطها في الأوقات المحددة والوفاء بالتزاماتها إزاء هذه الثقة، تجعل البنك يمدّها بكل ما تحتاجه خاصة بعد أن امتلكت اسما خاصا بها في السوق، واكتسبت خبرة تجعلها تحتاط للمخاطر والصعوبات، وامتلاكها لحصة لا بأس بها من الزبائن في السوق، وأصبحت عوائدها مضمونة، مما يضمن تسديد القروض والفوائد البنكية.

**3-تقدير المخاطر:** يقوم البنك بتحليل خاصة بالمخاطرة، خاصة بهذه المؤسسات وتشخيص وضعيتها وأفاق تطورها، وذلك من خلال دراسة الوثائق المعروضة من طرف المنشئ للحصول على القرض، وذلك لمعرفة مدى قدرته على التسديد، وهذا بتحديد ومتابعة ذمته المالية، وتقييم الضمانات المقدمة من طرفه، وتحليل العوامل الخارجية والداخلية التي بإمكانها التأثير على المشروع والبناء المحاسبي له ومردوديته، والاهتمام بالعائد من الاستثمار الذي تقوم به المؤسسة الصغيرة.

**4-دراسة الصعوبات المستقبلية للمشروع:** يقوم البنك بدراسة الصعوبات التي قد تواجه المشروع الصغير في المستقبل، وإيجاد حلول مناسبة لها، وتقديم النصائح للمقاولين حسب الضرورة التي تطلبها المشروع، وذلك بالإجابة على تغيرات ومتطلبات المحيط الخارجي للمؤسسة، وذلك من خلال الدراسة التي يقوم لإعطاء الائتمان، حيث يكون تركيز صاحب المشروع منصبّ عادة على حجم المبيعات، أما الطرف الثاني والمتمثل في البنك، فيركّز خاصة على الأرباح المحصل عليها من المشروع.

**5-ترقية عوامل الإنتاج:** يتجسد دور البنك في ترقية عوامل الإنتاج وتجديدها إن تطلب الأمر ذلك، حتى لو كان ذلك نسبيا، فمثل هذه المشاريع يقوم البنك بتمويلها مباشرة بعد أن يتأكد من فعاليتها، والضمانات المقدره من طرف المنشئ، وهذا بمنحه ائتمانيات لهذه المشروعات، والتي سوف توظفها في هذا الصدد.

يتمثل الدور الرئيسي للبنك في ضمان نجاح المشروعات بنسبة كبيرة، وذلك لكون الدراسة التي يقوم بها تساعد منشئ المؤسسة في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب، والتصحيح إذا كان ذلك مطلوباً، هذا ما يستطيع تقديمه البنك لمنشئ مؤسسة لمساعدته في اختيار مشروعه حسب الإمكانيات المتاحة لديه، لأنه في بعض الأحيان تكون المشاريع المقترحة من طرف منشئ المؤسسة مدروسة بشكل دقيق، وعندما يعيد البنك دراستها يلاحظ هذه النقائص ويحاول إيجاد بدائل لها وتعويضها بها، وبالتالي يقدم توضيحا لصاحب المؤسسة ويتمثل دوره كذلك في أنّ تلك التوضيحات التي يبيّنها للمنشئ تكون بمثابة مؤشر لضمان نجاح المشروع لأنه سوف يعمل جاهدا لتحقيق الأهداف التي يريدها حتى يستطيع استرداد ضماناته.

كما أنّ البنك يلعب دورا حيويا في توجيه وحدات الإنتاج في الاقتصاد الوطني، توفير التمويل الكافي لتغطية طلبات إنشاء المؤسسة الجديدة، وبعث النشاطات الاستغلالية الاستثمارية للمؤسسات، كما يعتبر المحرك الرئيسي الديناميكي في التمويل والتطوير الاقتصادي، فقد اعتبرت البنوك ومازالت تعتبر من بين الأجهزة العامة في الاقتصاد، وذلك من خلال حفظ الودائع ثم توزيع القروض، كما أنّها المرشد الأمثل للعملاء، حيث تقوم بتحصيل المتاحات من عند العملاء الاقتصاديين، وتقديمها للآخرين الذين هم في حاجة إليها، أي أنّه وسيط تجاري مهم.

### **المبحث الرابع: أساسيات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

إن لطرق التمويل دور كبير في تحديد مشكلة السيولة العامة للاقتصاد، هذه الأخيرة لها جانبين الأول يتعلق بتكوين السيولة وعناصرها والتي تتمثل في التمويل الذاتي، أما الثانية تتعلق بمصادر التمويل.

**المطلب الأول: طرق وأشكال التمويل**

يمكن النظر إلى طرق وأشكال التمويل من عدة جوانب أهمها<sup>17</sup>

- المدة التي يستغرقها.
- مصدر الحصول عليه.
- الغرض الذي يستخدم لأجله.

**1- أشكال التمويل من حيث المدة:**

وبموجب معيار المدة تنقسم أشكال التمويل إلى:

- 1-1- **تمويل قصير الأجل:** يقصد به تلك الأموال التي لا تزيد فترة استعمالها عن سنة واحدة، كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال وشراء المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي يتم تسديدها من إيرادات نفس الدورة الإنتاجية.
  - 1-2- **تمويل متوسط الأجل:** يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل المشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين وتكون مدته ما بين ستة وخمسة سنوات.
  - 1-3- **تمويل طويل الأجل:** وينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لحيازة التجهيزات الإنتاجية ذات المردودية على المدى الطويل وتوجه أيضا إلى مشاريع إنتاجية تفوق مدتها خمس سنوات.
- 2- **أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:** وينقسم التمويل تبعاً لمصادره إلى:

2-1- **التمويل الذاتي:** ويقصد به مجموع الوسائل التمويلية التي أنشأتها المؤسسة بفعل نشاطها العادي أو الاستغلالي والتي تبقى تحت تصرفها بصورة دائمة أو لمدة طويلة، وعليه فالتمويل الذاتي هو نمط من التمويل يستخدم تراكم المدخرات المتأتية من الأرباح التي حققها المشروع للوفاء بالتزاماته المالية.

2-2- **التمويل الخارجي:** ويتمثل في اللجوء المشروع إلى المدخرات المتاحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية، بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات، أسهم) لمواجهة احتياجاته التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصادر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة، ويمكن التمييز بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها.<sup>18</sup>

**3- أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:** وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

3-1- **تمويل الاستغلال:** ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية التي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات المواد الخام ودفع أجور العمال وما إلى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

3-2- **تمويل الاستثمار:** ويمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع ومن وما لها من العمليات التي يترتب عليها القيام بزيادة رأس المال المشروع ومن وجهة نظر المخطط الجزائري الاستثمار هو حصيلة ثلاثة نشاطات هي:

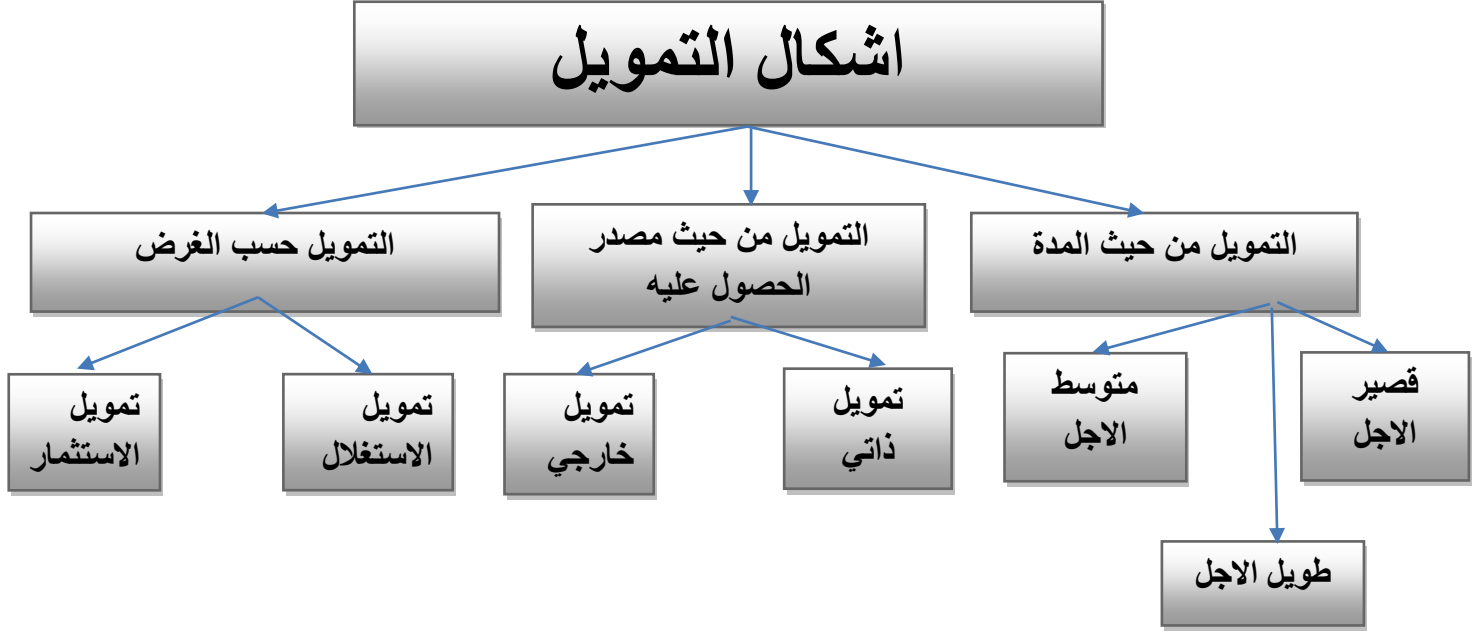
<sup>17</sup>- رابح خوني، رقية حساني، كتاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ص 97. إترك للطباعة و النشر الجزائر 2008

<sup>18</sup> رابح خوني، رقية حساني مرجع سابق ذكره ص 97

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

- اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية.
- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.
- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد المخصصة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة، بمعنى المدة العادية للاستغلال.

الشكل رقم 01-02: أشكال التمويل



المصدر: من اعداد الطلبة

### المطلب الثاني: مصادر التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الهدف من التعرف على أنواع الأموال المتاحة وتحديد الخصائص المميزة لكل منها هو إمكانية المفاضلة والاختيار من بينها بأفضل الشروط والوصول إلى هيكل التمويل الذي يتحقق معه الهدف الأساسي للإدارة المالية وهو تعظيم قيمة المنشأة.<sup>19</sup>

وللمفاضلة بين المصادر المخلفة للتمويل سعياً وراء تخفيض التكلفة المرجحة لرأس المال المنشأة إلى الحد الأدنى المناسب لا بد من أخذ بعض العوامل التي تعد من أهم العوامل المؤثرة في قرار التمويل بعين الاعتبار والمتمثلة في<sup>20</sup>

- تكلفة المصادر المختلفة للتمويل: تكلفة الدينار الواحد من كل مصدر.
- عنصر الملائمة: بمعنى أن يكون مصدر التمويل ملائماً للمجال الذي ستستخدم فيه الأموال.
- لا بد من تمويل الأصول الثابتة عن طريق المصادر الدائمة.
- ينبغي الاعتماد على المصادر الدائمة لتوفير مبلغ يعادل على الأقل الحد الأدنى لقيمة الأصول المتداولة.
- يجب الاقتصاد على المصادر المؤقتة لتمويل الحاجات الموسمية أو الحاجات قصيرة الأجل.
- القروض التي يقرضها المقرض على المنشأة المقترضة والتي تتعلق عادة بالضمانات المقدمة أو سياسات توزيع الأرباح أو القيود على مصادر التمويل الأخرى.

<sup>19</sup>- رايح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، 100.

<sup>20</sup>- إبراهيم عاشور، عبد الفتاح عطوات، مرجع سابق ذكره، ص 7.

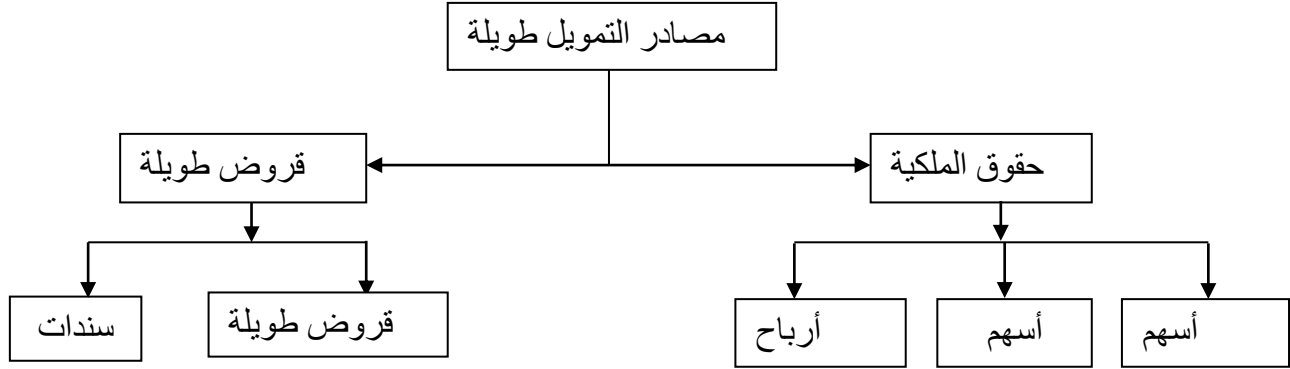
## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

- وعليه من أهم العوامل التي تدرس عند اتخاذ القرار التمويلي هي تكلفة المصدر، الأجل، المصادر المتاحة، وعليه على المنشأة التعرف على مصادر التمويل المتاحة وشروط الحصول عليها وبأجلها وهل تتناسب مع التدفقات النقدية للمشروع.

وفيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على هذه المصادر الثلاثة:

أولاً: مصادر التمويل طويلة الأجل: وتنقسم إلى قسمين رئيسيين تبعاً لمصادر الحصول عليها.

### الشكل رقم 01-03: مصادر التمويل طويلة الأجل



المصدر: رابع خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، ص 102.

### 1- التمويل عن طريق حقوق الملكية<sup>21</sup> وينقسم هذا النوع من التمويل كما هو موضح في الشكل

رقم إلى تمويل الأسهم العادية، والتمويل بالأسهم الممتازة وأخيراً تمويل بالأرباح المحتجزة وفيما يلي تفصيلها:

**1-1 التمويل بالأسهم العادية:** تعتمد الشركات المساهمة اعتماد يكاد يكون تاماً على الأسهم العادية في تمويلها الدائم وخصوصاً عند بدأ التكوين لأن إصدار هذا النوع من الأسهم يحمل الشركة أعباء لا قبل لها باحتمالها، فإذا حققت الشركة أرباحاً كبيرة توقع الحملة خلال فترة أو أكثر من الزمن الحصول على عائد مرتفع، أما إذا تحملت الشركة خسائر أو رأت عدم توزيع الأرباح فلن يحصل بالتالي حملة الأسهم العادية على أي عائد.

وتعرف الأسهم العادية بأنها عبارة عن أوراق مرقمة وليس لها تاريخ استحقاق وتحمل قيمة تعرف بالقيمة الاسمية للسهم، وقد يكون السهم لحامله (المؤسسة المصدرة لا تعرف من بحوزته السهم وتداوله باليد من مشتري لأخر دون تدخل المؤسسة)، وقد يكون السهم اسمياً (أي حامل لاسم المالك) وتداوله يتطلب إعلام المؤسسة لإتاحة الفرصة لها لتسجيل التعديل في دفاترها ومعرفة المالك الجديد، ومن خلال التعريف نلاحظ أن السهم العادي له ثلاثة قيم مختلفة هي القيمة السوقية والدفترية والاسمية.

**2-1 القيمة الاسمية:** هي القيمة المنصوص عليها في عقد تأسيس الشركة وقانونها الأساسي والتي تظهر بوضوح على قسيمة السهم.

**3-1 القيمة الدفترية:** إن القيمة الدفترية للشركة هي عبارة عن قيمتها حسب سجلاتها المحاسبية، فإذا كانت الشركة تصدر نوعاً واحداً من الأسهم فإن القيمة الدفترية للأسهم العادية تكون مجموع رأس المال المساهم والاحتياطات والأرباح الغير موزعة وتكون القيمة الدفترية للسهم هي هذا المجموع مقسوماً على عدد الأسهم المصدرة.

**4-1 القيمة السوقية:** هي عبارة عن السعر الذي يحدث العامل به في سوق الأوراق المالية، فهي قيمة متغيرة نظراً لعدة عوامل تلعب دوراً هاماً في تحديد هذا السعر.

<sup>21</sup>- رابع خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، ص 102.

**1-5- التمويل بالأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة مصدرا داخليا يستخدم لتمويل الاحتياجات المالية طويلة الأجل للمنشأة، وتمثل الأرباح المحتجزة " ذلك الجزء من الأرباح الذي يتم الاحتفاظ به داخل المنشأة بغرض استثماره، وإذا نجحت المنشأة وحقق أرباحا تقوم عادة بتوزيع جزء منها والاحتفاظ بالجزء الآخر ليكون مصدرا لتمويل المنشأة<sup>22</sup>

إن الاحتفاظ بجزء من الأرباح للمنشأة يحقق لها مزايا عديدة منها:

- توفر للإدارة الحرية في استعمال الأموال لمواجهة حاجاتها المالية وتجنبها البحث عن أموال خارجية ذات تكلفة عالية.
- تكلفة هذه الأموال تعد أقل من تكلفة مصادر التمويل الأخرى، كما أنها لا تترتب على الشركة أي التزامات تجاه الآخرين كما هو الحال في حالة إصدار أسهم عادية أو ممتازة أو الحصول على الأموال عن طريق الاقتراض.
- الأرباح المحتجزة تساعد المنشأة على زيادة ربحية رأس المال الخاص دون أن يترتب عليها في عدد الأسهم وبالتالي الزيادة في حجم العائدات على الأسهم.
- دور مخصصات الاهتلاك في التمويل طويل الأجل: إن مخصصات الاهتلاك وظيفتين أساسيتين هما:
  - استرداد الأموال التي استثمرت بقصد تجديد القدرة الإنتاجية للمنشأة أي أن الغاية الأساسية هي عدم فقدان رأس المال المستثمر.
  - إن إعادة استثمار مخصصات الاهتلاك يساهم مساهمة فعالة في زيادة القدرة الإنتاجية للمنشأة.
  - والسياسة المثلى لتوزيع الأرباح هي التي تعظم ثروة الملاك وتحدد هذه السياسة من خلال المقارنة بين الاستثمارات المتاحة للمنشأة وبين الفرص المتاحة للملاك خارج المنشأة لإعادة استثمار الأرباح التي يحصلون عليها في شكل توزيعات من المنشأة.
  - وإذا كان معدل النمو ثابت والعائد مساوي لما يمكن الحصول عليه في حالة استثمار التوزيعات خارجها فهذا لا توجد نسبة متتالية للتوزيع، أما إذا كان معدل نموها متناقص أي أن المنشأة لا تتوفر على فرص استثمارية مربحة فهذا الاتجاه يكون نحو التوزيع الكلي للأرباح بنسبة 100%، فالقيمة السوقية للسهم ترتفع كلما زادت نسبة التوزيعات.

**2- القروض طويلة الأجل:** تتكون القروض محدودة الأجل التي تحصل عليها المنشآت بشكل مباشر من القروض ذات الفترة المحدودة التي يكون استحقاقها لأكثر من سنة واحدة ولكن أقل من خمسة عشر سنة، والتي يتم تسديدها على دفعات متساوية ومنتظمة خلال فترة هذا القروض أما الإصدار الخاص فيمثل قروضا مباشرة من مصادر خاصة باستحقاقات أكثر من خمسة عشر سنة، ويتكون جزء كبير منها من سندات أذنيه طويلة الأجل.

وتتصف كل من القروض محدودة الأجل (قروض المدة) والتوظيفات الخاصة بما يلي:

- استهلاك الدين: والذي يعني السداد التدريجي خلال مدة القرض.
- بالنسبة للقروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية فهي ذات تاريخ استحقاق خلال خمسة سنوات أو أقل، أما بالنسبة للقروض التي تمنحها شركات التأمين فتتراوح ما بين خمسة وخمسة عشرة عاما.
- توجد حوافز إضافية تقدم إلى المستثمرين مثل الحق في شراء أسهم عادية، فغالبا ما يكون هذا الحق مرفقا بالسندات التي تحمل مثل هذا الحق.

<sup>22</sup>- رضوان الوليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 207.

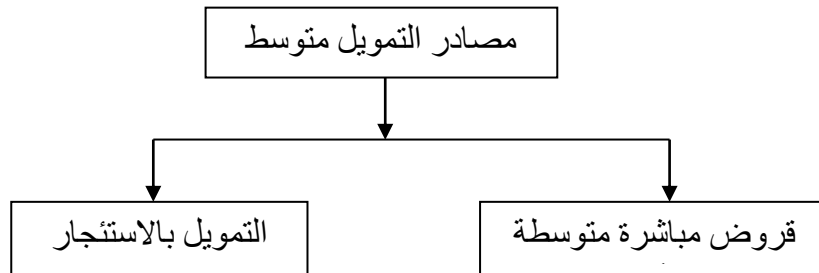
**3- التمويل بالسندات:** يعتبر السند اتفاق تعهدي مكتوب وممهور بختم الطرف الذي أنشأه وفيه يتعهد بدفع فائدة دورية ودفع المبلغ المتفق عليه في تاريخ مستقبل محدد أو مقرر، والسندات طويلة الأجل هي مصدر من المصادر المالية طويلة الأجل التي تحصل عليها منظمات الأعمال.

ويمثل السند مستند مديونية طويلة الأجل تصدره المنشآت ويعطي لحامله الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق، كما يعطيهم أيضا الحق في معدل فائدة دوري يتمثل في نسبة مئوية من القيمة الاسمية<sup>23</sup> وعليه فالسند عبارة عن عقد أو اتفاق بين المنشأة (المقترض) والمستثمر (المقرض) وبمقتضى هذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغا معيناً للطرف الأول الذي يتعهد بدوره برد أصل المبلغ والفوائد المتفق عليها في تواريخ محددة وقد ينطوي عقد السند على شروط لصالح المقرض مثل:

- عدم إصدار سندات أخرى في تاريخ لاحق، شرط رهن بعض الأصول الثابتة ضمانا للسداد ليصبح السند من النوع المضمون.
- قد يتضمن العقد كذلك شرط استدعاء السندات قبل تاريخ الاستحقاق.
- وتوجد في الحقيقة عوامل متعددة تدعو الشركات المساهمة إلى إصدار السندات ومن أهم هذه العوامل ما يلي:
- المتاجرة بالملكية: يكون إصدار السندات عملية مربحة لو استطاعت الشركة استثمار الأموال المقرضة بمعدل يزيد عن معدل الفائدة المدفوع عليها.
- التكلفة: عادة تكون السندات أقل تكلفة من الأسهم، فالمستثمرون لا يقدمون على شراء الأسهم إلا إذا كان الربح أكبر بكثير من الفائدة الخاصة بالسندات.
- الميزة الضريبية: ينطوي إصدار السندات على ميزة ضريبية نظرا لأن سعر الفائدة على السندات يعتبر من يعتبر من النفقات التي تؤخذ في الحسبان قبل حساب الأرباح الخاضعة للضريبة بينما تعتبر عائدات الأسهم بنوعها توزيعا للأرباح وليست من النفقات.

**4- التمويل المتوسط الأجل<sup>24</sup>** سبق أن عرفنا التمويل المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض الذي يتم سداؤه في فترة تزيد عن سنة، ولكن تقل عن عشرة سنوات وينقسم هذا النوع من التمويل إلى قسمين كما يوضحه الشكل الموالي:

### الشكل رقم 01-04: مصادر التمويل المتوسطة الأجل



المصدر: رابع خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، ص 27.

**5- التمويل بالقروض متوسطة الأجل<sup>25</sup>** عادة يتم تسديد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار عدة سنوات تمثل عمر القرض، ويطلق على أقساط السداد في هذه الحالة مدفوعات الاهتلاك وبالإضافة

<sup>23</sup> منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 531.

<sup>24</sup> رابع خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، 124.

<sup>25</sup> جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 382.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

إلى ذلك يكون القرض مضمون بأصل معين أو بأي نوع من أنواع الضمانات الأخرى، ولا شك أن هناك بعض الاستثناءات لهذه القواعد في بعض الأحيان.

وتمثل البنوك وشركات التضامن المصدر الرئيسي لهذه الروض وإن كانت قروض البنوك تتراوح عادة بين سنة واحدة وخمسة سنوات فقط، في حين أن قروض شركات التأمين تتراوح بين خمسة وخمسة عشر سنة، وهذا معناه أن جزء من قروض شركات التأمين يمكن اعتباره قرض طويل الأجل وعلى كل فكتيرا ما يتعاون أحد البنوك مع شركة التأمين لتقديم قرض كبير يعجز عن تقديمه أي منهما منفردا لإحدى الشركات على أساس أن يتم السداد أولا للبنك ثم بعد ذلك لشركة التأمين.

ويتم اللجوء إلى هذا النوع من الاقتراض نتيجة للمزايا التي يتحلى بها والتي نجد من بينها:

- السرعة: نظرا لأن عملية التمويل تنتج عن مفاوضات مباشرة ما بين المقرض والمقترض فإن الإجراءات الرسمية تكون محدودة للغاية.
- المرونة: في حالة حدوث أي تغييرات في الظروف الاقتصادية المحيطة بالشركة يمكن بالاتفاق المباشر مع المقرض تغيير بنود التعاقد وهو أمر يصعب تحقيقه في الأنواع الأخرى من مصادر التمويل طويلة الأجل.

**1-5- التمويل بالاستئجار:** تشير عملية الاستئجار إلى اتفاق بين منشأتين بحيث تقوم المنشأة المستأجرة باستخدام أحد الأصول المملوكة للمنشأة الأخرى وذلك لمدة سنة أو أكثر في مقابل التزامها بدفع مبلغ معين، ووفقا لهذا الأسلوب تستطيع المنشأة المستأجرة أن تستفيد من خدمات الأصل الذي تحتاج إليه لفترة معينة دون الحاجة إلى شرائه، ولقد انتشر أسلوب الاستئجار انتشارا كبيرا في ميدان الأعمال بحيث يمكن القول إن معظم الشركات الأمريكية وبصفة خاصة الصناعية تقوم باستئجار بعض الأصول في فترة أو أكثر من فترات حياتها التشغيلية.

ويتخذ التمويل بالاستئجار أشكالا عديدة من أهمها:

- البيع ثم الاستئجار.
- تأجير خدمة (الاستئجار التشغيلي).
- التأجير التمويلي.

**2-5- البيع ثم الاستئجار:** في هذا النوع من الاستئجار تقوم منشأة تمتلك أحد عناصر الموجودات الثابتة ببيعها إلى منشأة أخرى وتقوم في نفس الوقت باستئجار الأصل لمدة محددة بشروط خاصة ويلاحظ على هذا النوع (المستأجر) يتلقى فورا قيمة الأصل الاقتصادية من المشتري (المؤجر)، وفي نفس الوقت يستمر البائع في استخدام الأصل ويحرر عقد بين البائع والمشتري ويتم إعداد جدولة السداد بصورة سنوية متساوية يكفي لتغطية قيمة الأصل.

**3-5- التأجير التشغيلي (تمويل الخدمة):** تعتبر الحاسبات الآلية وآلات تصوير المستندات والسيارات وما شابه ذلك من أهم أنواع المعدات التي يتم استئجارها في ظل هذا النوع من الاستئجار والذي يتميز بالخصائص التالية:

- يلتزم مالك الأصل بصيانة وخدمات الأصل المؤجر للغير.
- يستمر هذا النوع من الاستئجار لفترة زمنية قصيرة نسبيا عادة أقل من الحياة الإنتاجية للأصول (قيمة الاستئجار لا تعطي تكلفة الأصل).
- تشمل عقود الاستئجار التشغيلي عادة ما يفيد بإيقاف عملية الاستئجار قبل انتهاء المدة المتفق عليها، ومن الواضح أن هذا الشرط يتقابل مع مصلحة المستأجر إلى حد كبير.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

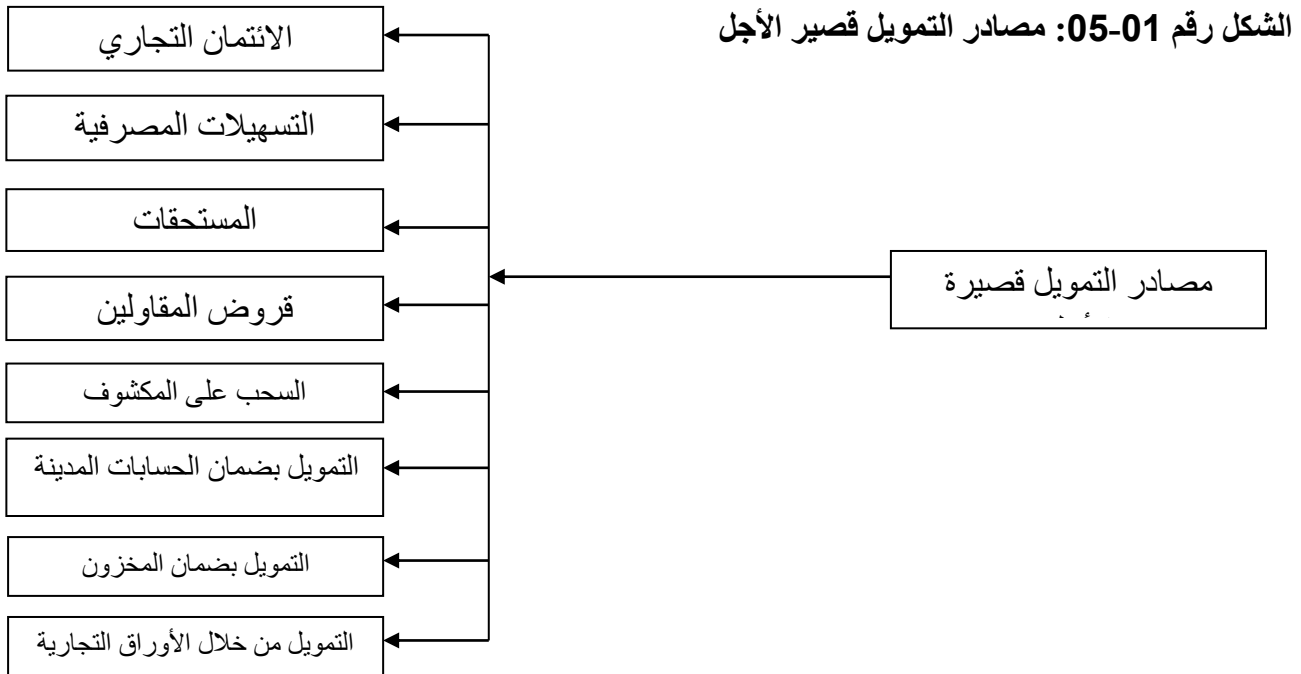
**4-5-التأجير التمويلي**<sup>26</sup> إن التأجير التمويلي البحث هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة ولا يمكن إغائه من قبل المستأجر والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها وتتضمن عملية التأجير التمويلي الخطوات التالية:

- تختار الشركة الأصل التي هي بحاجة إلى استخدامه.
- ثم تتصل هذه الشركة ببنك (أو شركة مؤجرة) وتتفق معه بعقد على أن يشتري البنك هذا الأصل من المورد وأن يؤجره للشركة مباشرة وبهذا تحصل الشركة على الأصل وتقوم بدفع الإيجار إلى البنك على دفعات متساوية وفي فترات متتالية تساوي في مجموعها قيمة شراء الأصل بكامله بالإضافة إلى عائد معين على الاستثمار للبنك المؤجر.

وهناك عدة أسباب تدعو إلى الاستئجار كبديل تمويلي من أهمها<sup>27</sup>

- 1- **مقارنة الاحتياجات المؤقتة:** حيث تحتاج المنشآت أحيانا إلى معدات وأصول معينة لأجل نشاط عرضي فيبدل الشراء تؤجرها لأنها تحتاجها مرة أخرى.
- 2- **إمكانية إنهاء الاستئجار:** تزداد أهمية هذا الشرط في حالة المعدات التي تتميز بالتطور السريع حيث يتم نقل وتحويل مخاطر التقادم من المستأجر إلى المؤجر.
- 3- **المزايا الضريبية:** يحقق كل من المستأجر والمؤجر مزايا ضريبية كنتيجة لعملية الاستئجار حيث أن أقساط الاستئجار تعتبر مثلها مثل الفائدة على القروض من التكاليف التي تخصم من الاستيراد قبل سداد الضريبة.
- 4- **الاحتفاظ برأس المال:** يمكن الاستئجار من احتفاظ المنشأة بأموالها واستخدامها في استثمارات بديلة طالما أنها تحصل على خدمات الأصل الذي تحتاج إليه دون الحاجة إلى شرائه.

**ثانيا: مصادر التمويل قصير الأجل:** مصادر التمويل قصير الأجل عديدة ويمكن تلخيصها في الشكل الموالي:



<sup>26</sup>- محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، نهال فريد مصطفى، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 350.

<sup>27</sup>- محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 237.

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

المصدر: سمير محمد عبد العزيز، التمويل التاجيري، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2000، ص 68.

**1- الائتمان التجاري:** يمكن تعريفه على أنه الائتمان القصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء بضاعة بغرض إعادة بيعها، وحسب هذا التعريف سوف نستبعد من الائتمان التجاري كل من:<sup>28</sup>

- الائتمان التجاري طويل الأجل والمتوسط الأمد الذي يمنحه بائعو الأصول الثابتة للمنشآت المشتري.
- الائتمان الاستهلاكي والبيع بالتقسيط أي الائتمان الذي يمنحه تجار التجزئة للمستهلكين.

والائتمان التجاري كمصدر للأموال الجارية يلعب دورا عظيم الأهمية في تمويل الكثير من المشروعات وخاصة تلك التي لا تستطيع استخدام المصادر الأخرى بسهولة، وبعبارة أخرى يمكن الائتمان التجاري الشركة من شراء وتديبر احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة.

**2- التسهيلات الائتمانية المصرفية:** التسهيلات الائتمانية هي اتفاقيات مصرفية ائتمانية تلتزم البنوك بموجبها بتقديم قروض قصيرة الأجل بحد أقصى لا تتعداه، ويحدد هذا الحد الأقصى للقروض على ضوء المركز المالي للشركة وقدراتها الافتراضية واحتياجاتها التمويلية والتدفقات النقدية المتوقعة للشركة وظروف أسواق النقد<sup>29</sup>

**3- الأوراق التجارية:** الأوراق التجارية هي عبارة عن أوراق وعد بالدفع غير مضمونة تصدرها الشركات الكبيرة المعروفة ذات المراكز المالية الكبيرة وتباع عن طريق وكلاء متخصصين في تداولها وتسويقها إلى المستثمرين النهائيين الذي يشملون البنوك التجارية وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار وشركات الأعمال الأخرى التي يوجد لديها فائض سيولة.

وتتراوح استحقاقات الورقة التجارية بشكل عام بين الشهرين والسنة الواحدة مع متوسط استحقاق قدره خمسة أشهر، إن معدلات الفوائد على الأوراق التجارية الجيدة (أي الصادرة عن الشركات ذات القدرات المالية العالمية بعبارة أخرى ذات المخاطر الائتمانية الصغيرة جدا) تتغير من وقت لآخر ولكن تكون بشكل عام نحو 0.5% أقل من معدلات الفائدة التفضيلية، وبما أن الورقة التجارية لا تطالب إبقاء أرصدة معوضه فيكون معدل الفائدة الحقيقي عليها أقل من ذلك.

وتتميز الأوراق التجارية بإمكانية التداول على نطاق واسع، وتسمح للجهات المصدرة بالحصول على أموال كثيرة وبتكلفة أقل من مصادر التمويل الأخرى، وتجنب الشركة كل الشروط والضمانات والتكاليف التي تفرضها الجهات المقرضة.

**4- السحب على المكشوف:** وهذا النوع من مصادر التمويل شاع استخدامه في شركات القطاع العام وما زال يعتبر من المصادر التمويلية القصيرة الأجل لشركات قطاع الأعمال، ويتلخص تعريف هذا المصدر التمويلي في أنه " اتفاق بين الشركة والبنك التجاري على السماح للشركة بتحرير شيكات تفوق قيمة ما هو متاح من رصيد في حسابها الجاري ويحد أقصى متفق عليه، فإذا تقدم للبنك أحد المتعاملين مع الشركة بشيك لا يوجد مقابله رصيد لحسابها الجاري قام البنك بصرفه في حدود الحد الأقصى، ويعتبر الرصيد الأساسي بمثابة قرض يستحق عليه فائدة تقدر على أساس يومي.

<sup>28</sup>- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 40 - 41.

<sup>29</sup>- رايح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، ص 133.

**5- التمويل بضمان المخزون<sup>30</sup>:** أصبحت القروض المضمونة بالمخزون مصدرا هاما للتمويل قصير الأجل وخاصة لتمويل المشاريع المتعلقة بتمويل أو صنع أو نقل بضائع الشركات المقترضة يعني هذا النوع " الحصول على تمويل برهن كل أو جزء من المخزون لصالح مقرض الأموال وبذلك يحدد المقرض نسبة الأموال التي يقرضها بالمقارنة بالمخزون سواء بالنسبة للتكلفة أو القيمة السوقية وتكلفة هذه الأموال «، وتختلف هذه النسبة حسب نوعية المخزون.

**6- المستحقات:** تشير المصروفات المستحقة إلى الالتزامات الناتجة عن الخدمات التي حصلت عليها الشركة ولكنها لم تقم بسداد تكلفتها، وهي تمثل نسبة كبيرة من إجمالي مصادر الاقتراض قصير الأجل التي تلجأ إليها المنشآت، حيث تمثل الأموال التي يتم الحصول عليها من هذا المصدر أموال مجانية ليس لها تكلفة، ومن أكثر أنواع المصروفات المستحقة شيوعا الأجور والضرائب.

**7- قروض المقاولين:** توفر البنوك التجارية للمقاولين قروضا لتمويل مراحل (أعمال) محددة من مشروعات الأعمال المتعاقدين عليها، وهي أعمال محددة القيمة والوقت اللازم للتنفيذ ويكون في استطاعة المقاولين تسديد القروض على أقساط من الدفعات التي يستلمونها مقابل كشوفات انجاز مراحل المشروع.<sup>31</sup>

**8- التمويل بضمان الحسابات المدينة:** وهنا يمكن للشركة أن تقترض من البنك بضمان حساباتها المدينة حيث تقوم بتخصيص متحصلاتها ملتزمة تجاه البنك بتسديد أية حسابات مدينة تختلف عن الدفع ، ومن المعلوم أن البنك لا يقترض إلا بنسبة معينة من قيمة الحسابات المدينة المرهونة ، وهناك بديل آخر لهذا النوع من التمويل وهو قيام الشركة ببيع فاتورة هذا الحساب المدين للبنك المقرض ويسمى هذا البديل بيع الفواتير ، حيث يتم البيع بخصم من قيمتها الاسمية عوضا من رهنها لأمره ، بذلك تصبح الملكية القانونية لهذه الحسابات عائدا للمصرف وليس للشركة ولكن يلاحظ أن تكاليف التمويل في ظل البديل الأخير قد تكون مرتفعة لما تتضمنه من خطر الحسابات المدينة بالإضافة إلى مقابل معدل الفائدة المحسوب.

### **المطلب الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

وفي حالة الجزائر هناك العديد من الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن الدولة عملت على تكثيف الجهود لمواجهة ظاهرة البطالة وتوفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة وذلك بوضع هياكل قوية ومتخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها وأنشأت لهذا الغرض الوكالات المتخصصة ومن بينها:

#### **1- المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة CNC DPME**

يعمل هذا الجهاز على إعادة إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على التشغيل، وقد سمح بالاحتفاظ ب 1837 منصب شغل، وفي سنة 2004 كرس هذا الجهاز إمكانية تمويل أنشطة العاطلين عن العمل الذين يتراوح سنهم من 35 إلى 50 سنة.

تم إنشاء المجلس من أجل تعزيز التشاور والحوار الذي يجمع بين السلطات العمومية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممثلة بجمعيات ومنظمات مهنية لتشكيل شراكة حقيقية بين الكيانين من حيث تطوير وتنفيذ ومراقبة السياسات الموضوعة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

#### **تركيبة المجلس:**

<sup>30</sup> سمير محمد عبد العزيز، التمويل واصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997، ص 24 – 25.

<sup>31</sup> سمير محمد عبد العزيز، التمويل واصلاح خلل الهياكل المالية مرجع سابق ذكره ص 25

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

يتألف المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظمات وجمعيات مهنية متخصصة وممثلة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن ممثلين عن القطاعات والمؤسسات المعنية بإنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### مهام المجلس: وهي:

1. توسيع قاعدة تمثيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاديات والمنظمات المهنية ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الخيارات السياسية الاقتصادية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. إثراء فرص الحوار بين الجهات الفاعلة والمؤسسات المسؤولة عن الاقتصاد الوطني، يتعين على المجلس الوطني الاستشاري تقديم مزيد من التآزر والتكامل في جهود التنمية الاقتصادية لبلدنا، والمزيد من التقارب في استخدام الموارد والوسائل المتاحة وزيادة الكفاءة.
3. إضفاء فعالية أكبر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات المستقبلية والتحكم في التأثيرات المختلفة للاقتصاد عالمي المتسم بالتغير المستمر.

### أهداف المجلس: وهي:

- 1- المجلس يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- 2- ضمان تآزر أفضل بين الهيئات المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمجلس في إطار تكاملي.
- 3- ضمان تمثيل أفضل لجمعيات المؤسسات الصغيرة على مستوى المجلس.
- 4- ضمان تمثيل أفضل لجمعيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل مجلس الإدارة.
- 5- رفع تحدي تنويع مصادر الثروة واستبدال الواردات بالمنتجات الوطنية يتطلب تضافر جهود جميع الفاعلين في الساحة الاقتصادية قصد تسهيل إنشاء وتطور واستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الناشئة لنقترب من المعدلات الدولية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل 1000 ساكن والتي تتجاوز 45 مؤسسة صغيرة ومتوسطة<sup>32</sup>.

## 2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR

وتأسس كأول هيئة جزائرية مختصة في تقديم ضمانات على القروض، وقد بدأ نشاطها في سنة 2004 الى يومنا هذا وتحققت بفضلها إدارة السلطات العليا بهدف وضع آليات تسمح بتسهيل تمويل إنشاء أو توسعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

هو جهاز يهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة المشتركة من قبل البنوك.

### نوعية الاستثمارات المعنية:

- إنشاء مؤسسات جديدة.
- توسعة المؤسسات الموجودة.
- تجديد أجهزة الإنتاج.
- أخذ مساهمات.

<sup>32</sup> - المصدر موقع الصندوق/ <https://cncdpme.dz>

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

- المرافقة لاسيما في عمليات التصدير.

### المؤسسات المؤهلة:

- المؤسسات المؤهلة للحصول على ضمانات الصندوق هي المؤسسات الانتاجية في ميدان الصناعات التحويلية باستثناء المؤسسات التجارية.
- تعطى الأولوية للمؤسسات التي تقدم مشاريع تتوفر فيها احدى أو بعض الخصائص التالية :
  - المؤسسات التي تنتج أو تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر؛
  - المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمنتجات المصنعة؛
  - المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات او زيادة الصادرات؛
  - المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة، وتساهم في تحقيق التوازن الجهوي بالبلاد؛
  - المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجيا الحديثة<sup>33</sup>.

### كما ان الجزائر تسعى جاهدة لتطوير هذه المؤسسات وتشجيعها من خلال الجائزة الوطنية للمؤسسة الصغيرة والمبتكرة:

ان تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يتأتى إلا من خلال تجسيد سياسة ابتكار قوية وفعالة لتطوير منتجاتها وكذا طرق الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية، للولوج نحو الأسواق الوطنية والخارجية وكذا الموقع الجيد بفعل القوة التنافسية.

إن الظرف الراهن يدفع مؤسساتنا إلى إدماج الابتكار في مسارها الاستراتيجي، باعتباره أداة ضرورية لتحسين تنافسيتها في ظل محيط دائم التحولات وهي آلية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج في ديناميكية الابتكار الدائم والمستمر ويتعلق الأمر بإنشاء الجائزة الوطنية للابتكار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المحدثة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-323 المؤرخ في 14 شوال عام 1429 الموافق 14 أكتوبر سنة 2008، المتضمن إحداث جائزة وطنية للابتكار لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمحدد لشروط وكيفيات منحها، والذي عرف فيها تعديلات أخذت بعين الاعتبار المعطيات الاقتصادية الجديدة للبلاد، ويعنى بذلك المرسوم التنفيذي رقم 18-226 المؤرخ في 14 محرم عام 1440 الموافق 24 سبتمبر سنة 2018، المتضمن إحداث جائزة وطنية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة المبتكرة ويحدد شروط وكيفيات منحها.

### المؤسسات المعنية:

1- المؤسسات التي تنشط في قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة،

2- المؤسسات الناشطة في شعبة الاقتصاد الأخضر.

3- المؤسسات الشابة الناشطة في قطاع يساهم في التنمية الاقتصادية المستدامة.

### 3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI:

تهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمار من خلال الخدمات التي تقدمها والمزايا الضريبية مما ينعكس إيجابا في إحداث مناصب الشغل.

<sup>33</sup>-المصدر [ww.fgar.dz](http://ww.fgar.dz)

#### **4-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:**

هي هيئة ذات طابع خاص تسمى بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة (الوزير الأول) كما يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة التي مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم

#### **5-صندوق ترقية التنافسية الصناعية:**

الهيئة الوطنية لترقية التنافسية الصناعية تأسست في جويلية 2000، ترأسها الوزارة المكلفة بالصناعات وهي مؤلفة من ممثلي القطاعات التالية: المالية، الصناعة وترقية الاستثمارات، التجارة، العلاقات الخارجية، التعليم العالي والبحث العلمي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب الحرف.

#### **6-برنامج ميذا لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة MEDA:**

هي شركة أدوية متخصصة يقع مقرها في سولنا السويد، تقوم Meda باستيراد وتسويق المستحضرات الصيدلانية ومنتجات التغذية والرعاية الصحية، وتقدم خدمات بما في ذلك البحوث السريرية والتسجيل والخدمات اللوجستية، في نهاية عام 2014 كان لدى Meda 5202 موظفا، تباع أدوية Meda حاليا في 150 دولة.

حقق القطاع نتائج جد طيبة في إطار التعاون الدولي مع الشريك الأوروبي من خلال تنفيذ البرنامج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تمت عملية تأهيل 450 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في 2007.

#### **المطلب الرابع: مشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التمويل من العديد من المشاكل منها ما يعود إلى قلة مصادر التمويل ومنها ما ينبع من عدم قدرتها على اللجوء إلى مصادر تمويلية معينة نتيجة لشروطها وتكاليفها المرتفعة، وهناك مشاكل أخرى تنتج عن الإفراط في الاستعانة من مصدر تمويلي واحد مما يخلق نوع من التبعية والأعباء الثابتة، وسنحاول التعرف بنوع من العمومية لجملة المسببات الأساسية لمشاكل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي<sup>34</sup>

##### **1- مشاكل ناتجة عن ضعف تعبئة المصادر التمويلية: ومن أهمها:**

- ضعف التمويل الذاتي.
- فقدان البنوك للثقة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم وجود مؤسسات متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم القدرة على اللجوء إلى أسواق المال.

##### **2- ضعف التمويل الذاتي<sup>35</sup>**

من أهم المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة ضعف القدرة على التمويل الذاتي، إذ تؤكد الإحصائيات أن رأس المال الذاتي لا يتجاوز نسبة 25 % و35% من حاجاتها التمويلية، ويعود ذلك إلى ضعف الادخار الشخصي وعدم كفايتها للوفاء بحاجاتها التمويلية.

<sup>34</sup>- رايح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، ص 181.

<sup>35</sup>- عادل عبد المهدي، حسن الموندي، الموسوعة الاقتصادية، دار خلدون، لبنان، 1980.

**المطلب الخامس: القروض المصرفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

القروض هي المصدر الاساسي لتمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة في جميع انحاء العالم ، ومصدر هذه القروض عادة البنوك التجارية ، ولذلك فان لها دور مهم جدا في مجال تمويل هذا النوع من المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و يتمثل هدف هذه البنوك في تعظيم ارباحها مما يدفعها الى اعلى عائد ممكن من للقروض التي تمنحها و الاحتفاظ باحتياطات و سيولة مناسبة و الجمع بين هذه الاهداف يتم عادة من خلال ايجاد المقترض القادر على دفع سعر فائدة اعلى ، و غير قابل للتعثر مما يعني ان البنوك تتطلع الى استثمار ذو جودة عالية وبمعدل عائد مرتفع.<sup>36</sup>

**المبحث الخامس: الدراسات السابقة**

**المطلب الاول: الدراسات السابقة باللغة العربية**

**- دراسة (1): دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة القرض 2الدارسة رقم الشعبي الجزائري):**

هذه الدراسة لمباحثتين شلايف فاطمة الزهراء ومارسمي كريمة، مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر بجامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة سنة 2016/2017.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مختلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرغبة في الاحاطة في كل ما يتعمق بتمويلها وأهميتها في الاقتصاد، وقد اعتمدتا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف وعرض الإطار النظري للدارسة والتجريبي وتحليل النتائج في الجزء الميداني.

ومن أبرز النتائج المتوصل إليها:

- الشروط التي يفرضها القرض الشعبي الجزائري مستعصية عمى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- لا يمكن اعتبار التمويل المدعم من طرف الدولة بالحل الامثل في إنشاء المؤسسات أو في تنمية الاقتصاد.

**- دراسة (2): دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية مسيلة-**

هذه الدراسة لمباحثتين لعمى محمد وضوي محمد منير، مذكرة مقدمة في إطار نيل شهادة ماستر . 2016/2017 في العموم الاقتصادية.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم أهم الصيغ وأساليب تمويلها. كما اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج، وقد استعملت المنهج الوصفي التحليلي وصف مختلف المزايا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها ومدى تحقيقها للتنمية، والمنهج التجريبي في الفصل الاخير (دراسة الحالة).

<sup>36</sup>-عبد الباقي اسماعيل ابراهيم، ادارة البنوك التجارية دار غيثاء للنشر والتوزيع 2015

## الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

وقد توصلت هذه الدراسة الى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم أهميتها فإنها تصطدم بالعديد من العقبات كالصعوبات المالية والقانونية كما لاحظ تزايد مستمر في المبالغ ونسب التمويل المقدمة من طرف البنك (وكالة المسيلة)، وزيادة الضمانات في تقديم القروض.

- دراسة (3): دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، محمدي أحلام  
2018-2019 جامعة أحمد خيضر بسكرة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة الية تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، البنوك التجارية والوظائف التي تقوم بها، أنواعها، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة.

- دراسة (4): مساهمة البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خنفي محمد  
عبد الناصر، مالك سعيد 2018-2019

هدفت هذه الدراسة الى معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل بنك الفلاحة والتنمية الريفية للمشاريع وكالة تيميمون.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية

### **(1)- Impact of commercial banks on small and medium enterprises financing in Nigeria OKe.MO، Aluko، O.A.**

(1) -تأثير البنوك التجارية على الشركات الصغيرة والمتوسطة التمويل في نيجيريا افريل 2015.  
ببحثهذه الدراسة الى تأثير البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا، من خلال منح القروض لبدا الاعمال التجارية.

### **(2) -Commercial bank financing for micro-enterprises and SMEs in Mexico Ramon Pérez and Rodrigo Fenton Ontanon.**

(2) -تمويل البنك التجاري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المكسيك، ديسمبر 2013.  
بحثت هذه الدراسة في استراتيجية اقرض البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيا لمكسيك، والعوامل التي تعززه وتعوقه في هذا القطاع.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية

جدول رقم 01-05: يوضح المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية

| الدراسة     | اوجه التشابه  | اوجه الاختلاف   |
|-------------|---|---|
| الدراسة (1) | تشبه الدراسة دارستنا من حيث معرفة دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد هذا على المقابلة الشخصية | تختلف هذه الدراسة عن دارستنا على اعتماد هذا على الاستبيان   |
| الدراسة (2) | تشبه دارستنا من اعتماد هذا على المنهج الوصفي من الجانب النظري والتجريبي في الجانب التطبيقي                          | هذه الدراسة ركزت على التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بينما ركزت دارستنا على دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| الدراسة (3) | تشبه دارستنا من حيث الجانب التطبيقي   | هذه الدراسة ركزت على التعرف على الية تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مراحل تطورها انواعها بينما دارستنا عللا دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.   |
| الدراسة (4) | تشبه الدراسة من حيث الجانب التطبيقي بالاعتماد على المقابلة  | ركزت هذه الدراسة على اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر التمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمويل بنك الفلاحة.  |

المصدر: من اعداد الطلبة

**خلاصة الفصل الاول:**

في هذا الفصل تطرقنا الى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اساليب تمويلها في الجزائر هذا بالنسبة للمبحث الاول، يليها البنوك التجارية، مفهومها وظائفها واساليب تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا في المبحث الثاني، بعد ذلك دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا كان في المبحث الثالث وفي المبحث الرابع مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا؛ اوجه الاختلاف ووجه الاتفاق.

الفصل الثاني:  
الدراسة التطبيقية البنك الخارجي  
الجزائري وكالة تقرت

**تمهيد:**

بعد ما تطرقنا في الفصل الأول إلى مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك التجارية، وكذلك الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع، ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع قمنا بإجراء دراسة تطبيقية في الفصل الثاني حول كيفية تمويل البنك الجزائري الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكالة تقرت، ثم جمع وشرح المعطيات والمؤشرات كما سيتم عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لتمويل البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الأول: تقديم محل الدراسة وكالة تقرت

سننتظر في هذا المبحث الى تعريف مؤسسة بنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت.

المطلب الأول: لمحة عن بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت

### 1- نشأة وتعريف بنك الجزائر الخارجي

أنشأ بنك الجزائر الخارجي في 1 أكتوبر 1967 برأس مال قدره 23 مليون دينار جزائري، وقد مر بعدة مراحل من خلال تطوره، فلعب دور تسهيل التنمية في مجال التخطيط الوطني والعلاقات الاقتصادية والمالية بين الجزائر والدول الأخرى.

ويتمثل دوره الأساسي في القيام بكل العمليات البنكية بين المؤسسات الصناعية الكبرى والمؤسسات الأجنبية، وخلال الثمانينات وبفضل تطبيق القانون 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1998 والذي يتعلق باستقلالية المؤسسة، عرف بنك الجزائر الخارجي تغييرات جديدة، ويعتبر من البنوك الأولى التي تحولت الى مؤسسات مستقلة ضمن المرسوم 88-61.

وهو يعتبر بنك ودائع مملوكة للدولة ويخضع للقانون التجاري، مقره الرئيسي في الجزائر العاصمة وكانت مهمته عن انشائه تمويل التجارة الخارجية أما حاليا فيقوم بعدة اختصاصات كمنح الاعتمادات عن الاستيرادات وإعطاء ضمانات تسهيل مهامهم.

أما بالنسبة لوكالة تقرت نشأ بنك الجزائر الخارجي في سنة 1986 وكان مقرها أنا ذاك بحي بعلوش، بحيث تم نقل مقرها الى ساحة هواري بومدين في يوم الاثنين 23 شعبان 1421 هـ الموافق ل 20 نوفمبر 2000 م، وكان ذلك على يد السيد عبد العزيز بوتفليقة، بهدف توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنها حيث أنها تابعة للمديرية الجهوية لولاية ورقلة (بنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت 2022).

### 2- أهداف الوكالة: تهدف الوكالة الى:

-تطوير عمليات التجارة الخارجية من خلال تمويل مختلف اعتماداتها

-تسيير حسابات الشركات الوطنية للمحروقات مثل سوناطراك

-تكوين علاقات عديدة مع البنوك والهيئات مثل صندوق النقد الدولي

### 3- مهام ووظائف البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

3-1 مهام الوكالة: وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

-استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص

-يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

-يقوم بدور المراسل مع البنوك الأخرى

-اكتساب أموال من العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاليين

### 3-2 وظائف بنك الجزائر الخارجي "وكالة تقرت"

تتمثل وظيفته فيما يلي:

-يمكن للبنك أن يضمن كل الصفقات الموقعة من قبل الدولة والمؤسسات المحلية والخارجية

-يمكن ضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك الأخرى

-وظيفته الأساسية التي وجد من أجلها هي تسهيل وتمويل التجارة الخارجية للبلاد ومنح الاعتمادات على الاستيراد

### 4- الهيكل التنظيمي للوكالة:

للكالة عدة مصالح نذكرها (معلومات مقدمة من طرف البنك 2023)

-المدير: مهمته إدارة وتسيير البنك بكل مصالحه، حيث يقوم باتخاذ القرارات اللازمة.

-الأمانة العامة: حيث تقوم بتنظيم إدارة وشؤون المدير بشكل عام، استقبال الزبائن.

-مركز المحاسبة: تقوم هذه المصلحة بإحصاء حسابات جميع المصالح الأخرى (بحيث ان كل مصلحة تقوم بإحصاء يومي لحساباتهم).

-مصلحة العلاقات مع الزبائن: حيث تقوم بعدة مهام نذكر منها:

\*تحضير خطة عمل من أجل تحقيق الأهداف الجارية المسطرة.

\*تسيير ومتابعة استعمالات القروض وتحليل مردودية الزبائن.

-مصلحة المنتجات البنكية: تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها:

\*عمليات الصندوق: تقوم بعمليات السحب والدفع وعمليات التحويل.

\*المحفظة المالية: تقوم بعمليات المقاصة.

-مصلحة العلاقات الخارجية: من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي:

\*عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة

\*التحصيل بالعملة الصعبة

\*عمليات التجارة الخارجية (التصدير والاستيراد)

-مصلحة التسيير الإداري: حيث تتولى هذه المصلحة المهام الآتية:

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

\*تسيير موارد الوكالة.

\*الاهتمام بالتنظيم والرقابة.

\*التسيير الآلي للعمليات.

-مصلحة الالتزامات: تقوم هذه المصلحة بعدة مهام نذكر منها:

\*مصلحة متابعة الالتزامات: تعمل هذه المصلحة على ما يلي:

▪ دراسة القروض والاهتمام بالقضايا والمنازعات.

▪ إعداد الإحصائيات الخاصة بالوكالة

\*قسم متابعة الموارد: تقوم بمتابعة استحقاقات (القروض والفوائد)

\*قسم المنازعات: من أهم الأعمال التي يقوم بها هيا:

+المحافظة على الملفات القانونية للزبائن

+تسيير الملفات للوكالة

+تكوين وتسيير ومتابعة ملفات المنازعات

-مصلحة التجارة الخارجية: حيث تقوم بالمهام التالية:

\*تقوم بالاعتماد المستندي.

\*تسديد الرواتب بالعملة الوطنية.

\*تسيير الحسابات بالعملة الصعبة.

-شباك الصيرفة الاسلامية: ابتدأ في العمل الفعلي في شهر فيفري سنة 2023 ومن اهم الخدمات التي يقدمها (حساب التوفير الاسلامي، حساب الوديعة لموظف دائم، حساب تجاري اسلامي، حساب الوديعة الاستثمارية لأجل، تمويل السلم، مرابحة التجهيزات، مرابحة السيارات، اجارة المعدات، مرابحة السلع، مرابحة العقارات).

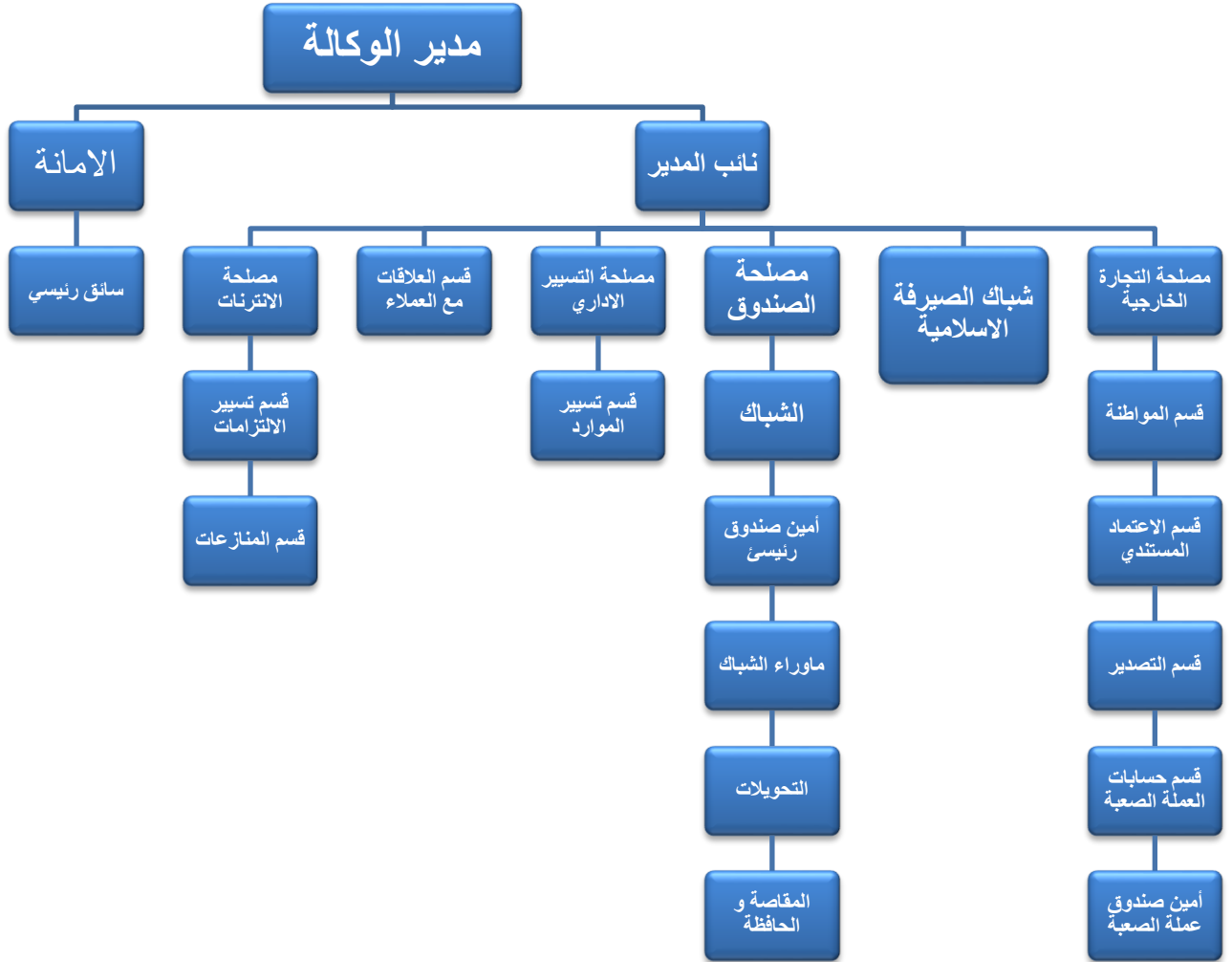
**جدول 01-02: يوضح الشباك المصرفي الاسلامي للبنك الخارجي الجزائري وعدد الحسابات وكالة تقرت**

| عدد الحسابات في 2023 سنة | نوع الحساب في الشباك المصرفي  |
|--------------------------|-------------------------------|
| 20                       | حساب التوفير الاسلامي         |
| 45                       | حساب الوديعة لموظف دائم       |
| 6                        | حساب تجاري اسلامي             |
| 1                        | حساب الوديعة الاستثمارية لأجل |

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

المصدر: الشباك المصرفي الاسلامي البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

الشكل رقم 02-01: الهيكل التنظيمي للبنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت



المصدر: البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت-2023

من اعداد الطلبة: وفقا لمعطيات البنك

**المطلب الثاني: كيفية تمويل البنك الخارجي وكالة تقرت في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

ان البنك يوجه موارده لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على شكل قروض، وهذه القروض تنقسم الى قسمين: حسب المدة قروض قصيرة الاجل قروض طويلة الاجل، وحسب الطبيعة قروض استثمار وقروض استغلال.

يسعى المكلف بالدراسات في مصلحة القروض بالوكالة إلى معرفة كل حاجات الزبون، ومن ثم يتم استنتاج الرغبة التي يريد الزبون ليوجه نحو القرض الذي يلي هذه الرغبة مثلا:

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

- أن يريد تغطية الحاجات المالية من تمويلات وتسهيلات مالية.
  - شراء معدات وأدوات لها علاقة مع طبيعة النشاط.
- فكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الحق في طلب القروض التي يمنحها البنك الخارجي الجزائري، ومن أهم هذه القروض نجد:
- **قروض الاستغلال:** كتسهيلات الصندوق القروض، قروض الكفالات، القروض الرسمية، الاعتماد المستندي، وتمنح بمعدل فائدة 7,75%.
  - **قروض الاستهلاك:** كقروض استهلاك السيارات.
  - **قروض الاستثمار:** بمعدل فائدة 5,25%.
- قروض لفائدة ANGEM وهي داعمة بنسبة 5,7% مدعمة ب 100% من طرف الدولة للبنك أي كحد أدنى للمشروع 1000000,00دج.

### **المطلب الثالث: دراسة حالة لقروض في البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت**

من اجل طلب تمويل لايد من توفير مجموعة من الوثائق:

#### **1-الوثائق الإدارية تتمثل في:**

- طلب خطي موقع عليه من طالب القرض.
  - شهادة التبرئة الجبائية وشبه الجبائية ونسخة من السجل التجاري والقانون التأسيسي.
  - الفواتير الأولية للتجهيزات المراد اقتناؤه.
  - نسخة من عقد الايجار او الملكية لمحل المشروع.
- في حالة اشغال البناء: عقد اداري او الملكية الشرعية للأراضي الخاصة بالمشروع (دراسة تقنية واقتصادية، ومخطط تنفيذ المشروع).
- بالنسبة للمهن الحرة تضاف للوثائق:

- رخصة السماح بممارسة النشاط من طرف الولاية.
- فاتورة تقديرية الذي ينوي شراؤه.

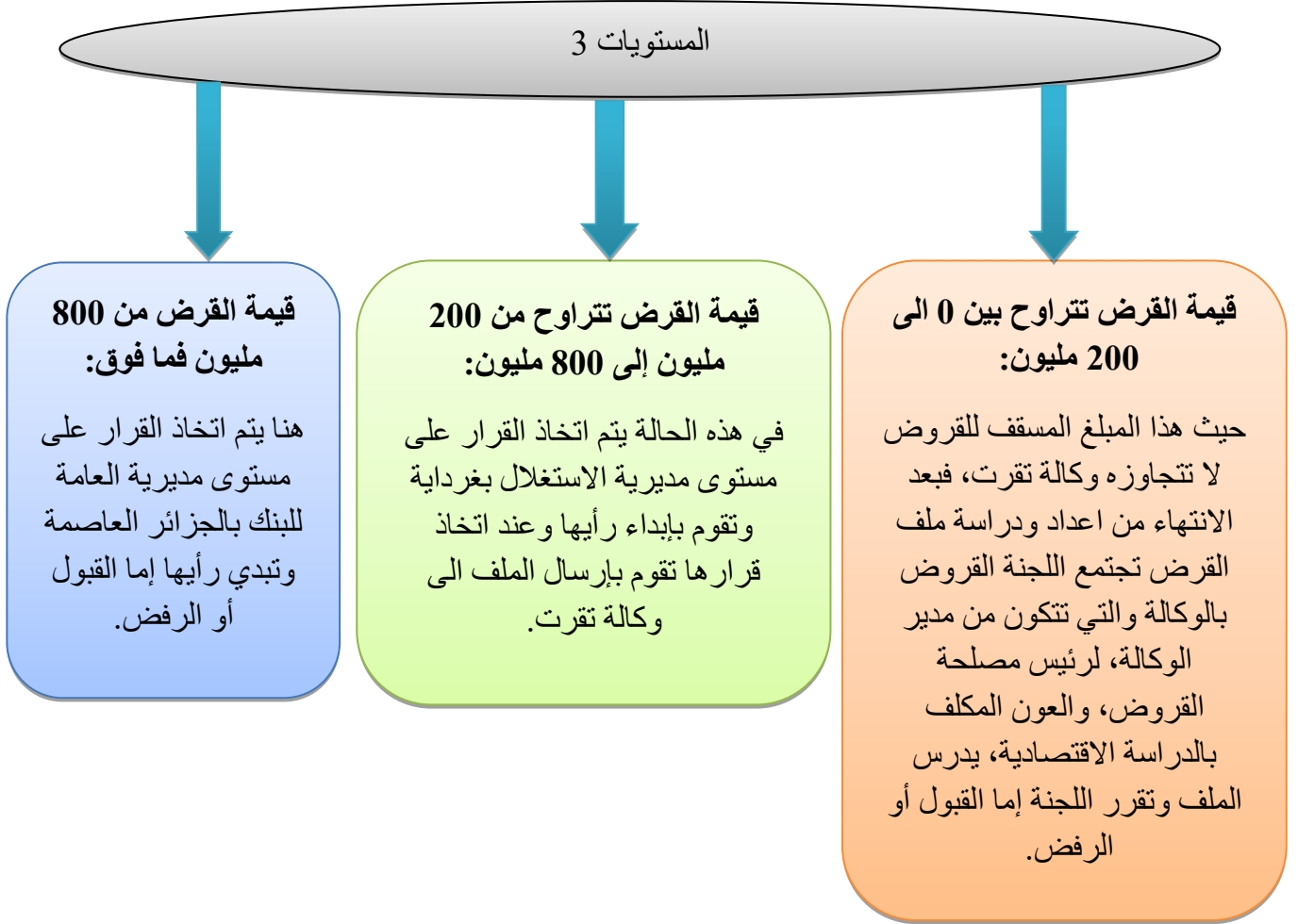
#### **2-الوثائق المحاسبية والضريبية:**

- الميزانيات الثلاث الاخيرة، وجدول حسابات النتائج لنفس السنوات.
- الميزانية التقديرية وجدول حسابات النتائج التقديري لخمس سنوات الأخيرة.
- الوثائق الضريبية وشبه الضريبية لأقل من ثلاث أشهر بالنسبة للمؤسسات الجديدة.
- شهادة اداء المستحقات للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والامراض المهنية.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

بعد دراسة وتحليل الملف يصل البنك الى مرحلة اتخاذ القرار بمنح القرض والتي يمر عبر 3 مستويات وفقا لقيمة القرض المطلوب الموضحة في الشكل التالي:

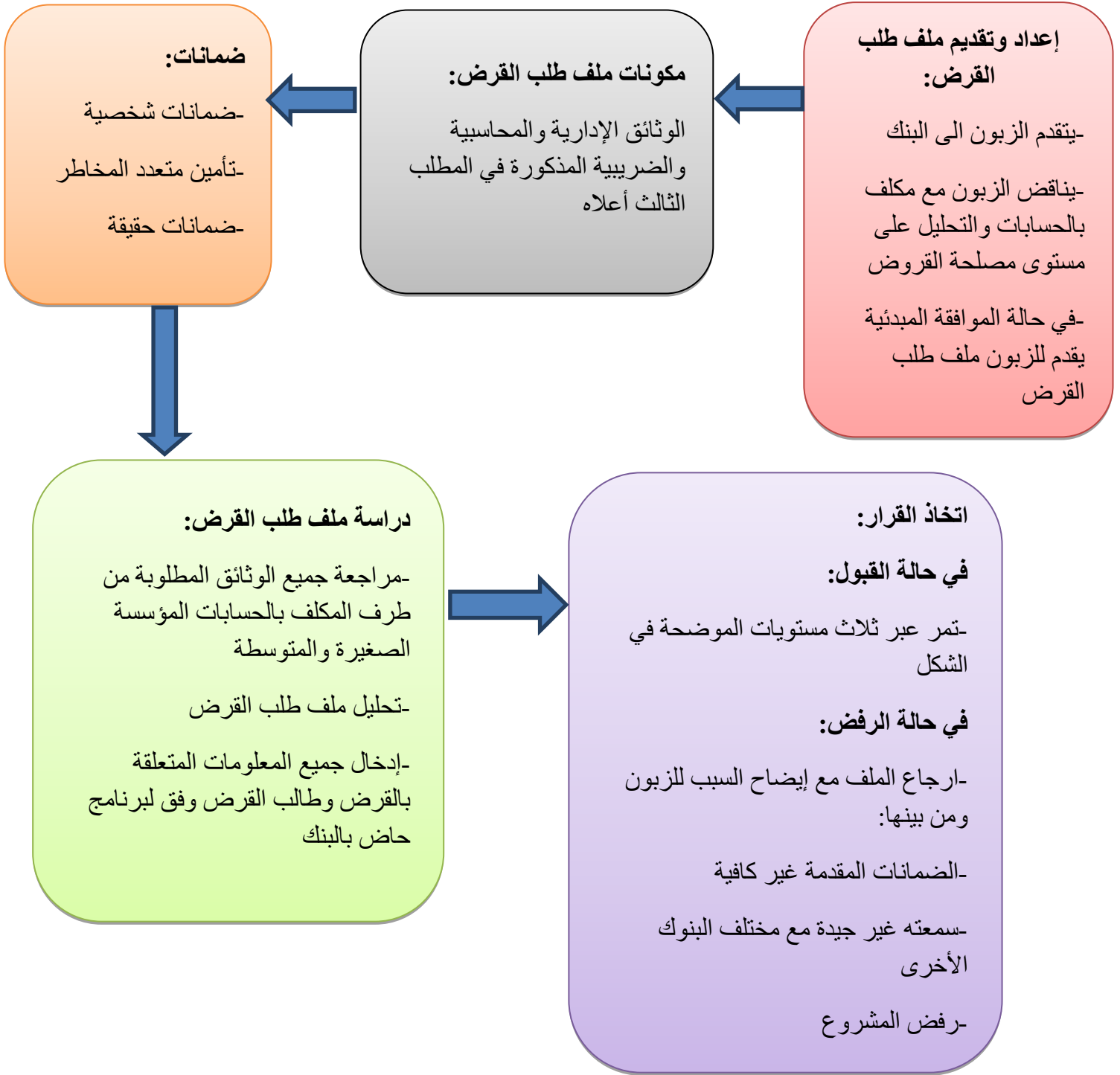
### الشكل رقم 02-02: يوضح مراحل اتخاذ القرار



**المصدر:** من اعداد الطلبة بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف البنك.

خلاصة القول مما سبق ذكره في إجراءات منح القرض من قبل البنك الخارجي الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سنوضحها في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02-03: خطوات منح القرض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة



المصدر: من اعداد الطلبة وفق المعطيات المقدمة من طرف البنك

**المطلب الرابع: دراسة قرض BEA لمؤسسة ال خياطة COUTURE:**

**1-تقديم المؤسسة الخياطة COUTURE:**

نخصص هذا الحيز لدراسة ملف طلب تمويل قرض صغير ANGEM لصالح الزبونة(A)مناجل اقتناء ماكينة خياطة بقيمة 952.000.00دينار جزائري، وطلب العميل قرض بمبلغ 678222.00.1دج مدة السداد 36 شهرا بمعدل فائدة 5.25%

المصدر: وفق الملاحق المرقمة من 1- إلى 7-

**2-اجراء القرض:**

**1-2 تقديم ملف القرض لمؤسسة الخياطة من طرف البنك BEA:**

- حيث تختلف الإجراءات لتقديم القرض وفق ما تم عرضه في الجانب النظري لبنك BEA يجب دفع المساهمة الشخصية في الحساب المصرفي المفتوح لهذا الغرض.
- اثبات سداد القرض غير المسدد الممنوح من الوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغيرة ANGEM
- أصل اتفاقية عضوية العميل لصندوق الضمان المتبادل للقروض الصغيرة لكامل مدة القرض المصرفي الممنوح.
- امر ازالة الشيك الصادر عن منسق ANGEM بنسبة 30% في طلب و 70% عند تسليم او تقديم شهادة توافر المعدات المرسله من طرف ANGEM للبنك.
- تعهد بمعدات من المرتبة الاولى لصالح البنك والمرتبة الثانية لصالح ANGEM تامين متعدد المخاطر و/او جميع المخاطر بنسبة 100% لجميع الضمانات على اصول النشاط الذي سيتم انشاؤه.

بمجرد اجراء تحويل القرض غير المدفوع الممنوح من طرف ANGEM وتوقيع اتفاقية القرض مع البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت، سيتم منح شيك مصرفي الصالح لمدة ستة أشهر.

**2-2 دراسة الملف:**

بعد التقدم بطلب القرض يقوم المكلف بالدراسات بمصلحة القرض في البنك الجزائري الخارجي بدراسة الملف من خلال:

- التأكد من صحة المعلومات المقدمة من طالب القرض من خلال الاستعلام من البنك والبنوك الأخرى، مصلحة الضرائب.
- التأكد من قيمة الضمانات، وان المحل يتوفر على المواصفات اللازمة لنوعية النشاط.
- كتابة المعلومات الشخصية لطالب القرض والمعلومات الخاصة بالمشروع وتوقيعها من طرف طالب القرض.
- يقوم المكلف بالدراسة بحساب مختلف المؤشرات والنسب الضرورية للقيام بالتحليل.
- اعطاء الراي بعد التأكد من قدرة طالب القرض على السداد.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

بالنسبة للقرض الصغير البنك هو من يقرر منح او رفض طلب القرض، اما في حالة ما إذا كان القرض مبلغه كبير، البنك لا يتخذ القرار الا بعد موافقة المستويات العليا من خلال ارساله للمديرية المركزية بالعاصمة من اجل اتخاذ القرار، وفي حالة القبول يتحصل البنك على رخصة من المديرية مرفقة بتفاصيل عن القبول في وثيقة مفصلة لتشرع في اجراءات منح القرض توزيعه وكيفية صرفه.

### 2-3 الموافقة على القرض:

للحصول على هذا الائتمان يجب دفع المساهمة الشخصية في الحساب المصرفي المفتوح لهذا القرض. اثبات سداد القرض غير المسدد الممنوح من الوكالة الوطنية لإدارة القروض الصغيرة COUTURE ، أصل اتفاقية عضوية العميل لصندوق الضمان المتبادل للقروض الصغيرة لكامل مدة القرض المصرفي الممنوح، امر إزالة الشيك الصادر عن المنسق COUTURE بنسبة 30% فيطلبو 70% عند تسليم او تقديم شهادة توافر المعدات، والتي يتم ارسال نسخة من هذا الطلب مسبقا من COUTURE الى البنك. ثم تعهد بمعدات من المرتبة الأولى لصالح البنك والمرتبة الثانية لصالح COUTURE ، تأمين متعدد المخاطر أو جميع المخاطر بنسبة 100% لجميع الضمانات على أصول النشاط الذي سيتم إنشاؤه، بمجرد اجراء تحويل القرض غير المدفوع الممنوح من طرف COUTURE وتوقيع اتفاقية القرض مع البنك الجزائري الخارجي وكالة تقرت، سيتم منح شيك مصرفي مدة صلاحية هذه الاتفاقية تقتصر على فترة ستة أشهر من توقيعها.

### 3-تحليل عملية تمويل بنك BEA لمؤسسة الخياطة COUTURE:

#### - التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

الهدف من هذه المؤشرات رؤية مدى تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة وهذا الأخير متعلق بالمقابلة بين الاستخدامات والموارد المؤسسة ومن بينها:

- رأس المال العامل: الأموال الدائمة-الأصول الثابتة.
- احتياج رأس المال العامل: قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق (د ق أ + تسبيقات).
- الخزينة.

#### الجدول رقم 02-02: تطور مؤشرات التوازن المالي لثلاث سنوات (2021-2022-2023)

الوحدة النقدية: دينار جزائري

| البيان                | 2021       | 2022         | 2023         |
|-----------------------|------------|--------------|--------------|
| رأس مال العامل        | 777,647.13 | 2,577,492.42 | 5,434,268.50 |
| الاحتياج في راس المال | 777,647.14 | 2,577,492.41 | 5,434,268.50 |
| الخزينة               | -0.01      | 0.01         | 0.00         |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

- نسجل أن مؤسسة الخياطة لها رأس مال العامل موجب في كل السنوات الثلاثة (2021-2022-2023)، أي ان هناك فائض في الأموال الدائمة إلى الأصول الثابتة والمعبر عنه بذلك الجزء من التمويل الدائم الموجه لتمويل دورة الاستغلال.
- كما نلاحظ ان رأس المال العامل رغم تذبذبه فهو يمثل وجود سيولة في الخزينة المشروع لمواجهة مخاطر انعدام السيولة خلال هذه الفترة.
- أما بالنسبة لاحتياجات رأس المال العامل فإنه مرتفع في السنتين الأوليتين وهذا يدل على عدم قدرة الديون القصيرة على تغطية احتياجات الدورة، ثم بدأت تنخفض تدريجيا خلال السنوات القادمة (2021-2022-2023).
- أما بالنسبة للخزينة فيلاحظ ارتفاع في قيمتها، وهذا يدل على الحالة الجيدة للمؤسسة وقدرتها على مواجهة كل مخاطر السيولة.

دراسة التوازن المالي بواسطة النسب المالية:

### الجدول رقم 02-03: الأصول مؤسسة الخياطة

| الأصول       | 2021         | 2022         | 2023         |
|--------------|--------------|--------------|--------------|
| الأصول ثابتة | 761,600.00   | 571,200.00   | 380,800.00   |
| أصول متداولة | 777,647.14   | 2,577,492.41 | 5,434,268.50 |
| المجموع      | 1,539,247.14 | 3,148,692.41 | 5,815,068.50 |

**التعليق:** نلاحظ من خلال دراسة الجدول الأصول المالية للمؤسسة الخياطة أن مجموع الأصول كانت متناقصة من السنة الأولى 2021 ب 1,539,247.14 ثم بدأت في تزايد تدريجيا الى غاية السنة الثالثة 2023 ب 5,815,068.50.

### الجدول رقم 02-04: الخصوم مؤسسة الخياطة

| الخصوم             | 2021         | 2022         | 2023         |
|--------------------|--------------|--------------|--------------|
| الأموال الدائمة    | 1,539,247.13 | 3,148,692.42 | 5,815,068.50 |
| الأموال الخاصة     | 9,688.89     | 580,046.58   | 2,189,491.86 |
| الديون قصيرة الأجل | 0.00         | 0.00         | 0.00         |
| الديون طويلة الأجل | 0.00         | 0.00         | 0.00         |
| المجموع            | 1,539,247.13 | 3,148,692.42 | 5,815,068.50 |

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

**التعليق:** نلاحظ من خلال دراستنا للجدول نلاحظ أن مجموع الخصوم كانت متناقصة في السنة الأولى 2021 ب 1,539,247.13، ثم بدأت في تزايد تدريجيا الى غاية السنة 2023 ب 5,815,068.50.

المصدر: وفق الملاحق رقم 1-2 تحت رقم 692/2021 بتاريخ 2021/05/19

### الجدول رقم 02-05: النسب المالية

| النسبة                    | العلاقة                            | ال سنة1 | ال سنة2 | ال سنة 3 | متوسط |
|---------------------------|------------------------------------|---------|---------|----------|-------|
| نسبة التمويل الدائم       | الأموال الدائمة/الأصول الثابتة     | 2.02    | 5.51    | 15.27    | 7.6   |
| نسبة الاستقلالية المالية  | الأموال الخاصة/مجموع الخصوم        | 0.00    | 0.18    | 0.37     | 0.18  |
| نسبة السيولة العامة       | أصول متداولة /ديون قصيرة الأجل     | 0.00    | 0.00    | 0.00     | 0.00  |
| نسبة المردودية المالية    | النتيجة الصافية/الأموال الخاصة*100 | 1.69    | 36.04   | 82.11    | 39.94 |
| نسبة المردودية الاقتصادية | النتيجة الصافية/مجموع الأصول*100   | 37.05   | 51.11   | 45.85    | 44.67 |
| نسبة القدرة على الوفاء    | مجموع الأصول/مجموع الديون          | 1.00    | 0.99    | 1.00     | 0.996 |

المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق 2-2 رقم 2021/1190 بتاريخ 2021/10/07

### التحليل المؤشرات المالية مع الجداول (الأصول والخصوم):

- 1- نسبة التمويل الدائم:** نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم في تزايد مستمر والتي قدرت بنسبة المتوسط 7.6 وهذا ما يدل على وجود رأس مال العامل الصافي.
- 2- نسبة الاستقلالية المالية:** حققت المؤسسة الخياطة نسبة الاستقلالية المالية تقدر ب 0.18 خلال السنوات الثلاث وهذا يعني أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية وهذا مؤشر جيد من درجة ثقة البنك للمؤسسة الخياطة الطالبة للقرض.
- 3- نسبة القدرة على الوفاء:** من خلال الجدول تبين أن المتوسط يقدر ب 0.996 ما يدل على أن المؤسسة الخياطة قادرة على الوفاء في حالة استفادتها لان مجموع الأصول يفوق مجموع الديون والتي تمثل ضمانا للدائنين.
- 4- نسبة السيولة العامة:** بما أن متوسط السيولة العامة خلال ثلاث سنوات أقل من النسبة النموذجية من 1 وهذا يعني أن الأصول المتداولة غير قادرة على تغطية ديون قصيرة الأجل بالإضافة الى عدم وجود هامش أمان يقدر ب 0.00 من الديون قصيرة الأجل وهذا مؤشر غير جيد لتشجيع البنك على منح قرض لهذه المؤسسة.
- 5- نسبة المردودية المالية والاقتصادية:** نلاحظ بأن المؤسسة محل الدراسة خلال ثلاث سنوات (2021-2022-2023) حققت نسب المردودية كبيرة جدا وهذا ما يدل على عدم وجود عسر مالي للمؤسسة.

## الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت

وفي الأخير تم قبول منح القرض للمؤسسة COUTURE. بسبب عدم وجود الضرائب والموردون لدى ميزانيتها وهي تسدد كافة أموالها بنسبة % 100

### خلاصة الفصل الثاني

لقد قمنا في الفصل الثاني بمحاولة التطرق الى الدراسة التحليلية بتمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت، حيث سمحت لنا بالتعرف على محل الدراسة واجراءات منح القروض والضمانات التي يشترطها البنك للقيام بهذه العملية، ولكي نتعمق اكثر في الموضوع قمنا بإجراء دراسة تطبيقية للمؤسسة طالبة القرض COUTURE التي استفادت من قرض استغل المدعم من ANGEM، حيث قمنا بدراسة التوازن المالي لها باستخدام المؤشرات والنسب المالية التي تساعدنا على تشخيص البنية المالية للمؤسسة لاتخاذ القرار بالرفض او القبول لطلب منح القرض، فالبنك الخارجي الجزائري يلعب دورا هاما في عجلة التنمية الاقتصادية الى الأفضل.

خاتمة عامة

**خاتمة عامة:**

بعدما تطرقنا وتعرضنا الى هاته الورقة البحثية بعنوان **تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** اين تطرقنا في هذا البحث الى مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح تصنيفاتها وإبراز أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ثم تطرقنا الى البنوك التجارية، ولان المؤسسات صغيرة كانت او متوسطة لا تقوم الا بالدعم والتمويل من طرف البنوك التجارية لكي تستطيع أداء مهمتها في أحسن الظروف. ويمكننا ان نستخلص من دراستنا هذه من خلال بحثنا بعض النتائج نلخصها في النقاط التالية:

لقد أدركت الجزائر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور المرتقب لها كحل لبعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد والتي كانت نتيجة الإصلاحات الهيكلية التي مست معظم المؤسسات العمومية، لذلك قامت بإنشاء عدة أجهزة التي تعمل على تزويد أصحاب المشاريع بالتمويل اللازم ومرافقتهم في تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع وسن مجموعة من القوانين التي تضبط عملية التمويل اهمها قانون 17- 02.

ويمكننا ان نستخلص من دراستنا هذه من خلال بحثنا بعض النتائج نلخصها في النقاط التالية:

**نتائج الدراسة النظرية:**

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس في تفعيلًا لنشاط الاقتصادي، وتعتبر من أهم القطاعات الديناميكية لكونها تشكل غالبا خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام.
- البنوك التجارية في الجزائر دور فعال في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء لإنشائها او لتطويرها، وذلك بتوفير الأساليب والطرق التي تسمح بدعم وتطوير هذا القطاع لكونه يساهم في توفير مناصب شغل.
- ابراز مساهمة البنوك التجارية في توفير أهم أساليب وطرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكافة القطاعات الأخرى.

**نتائج الدراسة التطبيقية:**

**بالنسبة للدراسة الميدانية في البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت:**

من خلال الدراسة الميدانية في البنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت استنتجنا ما يلي:

- لاحظنا التزايد المستمر في نسب التمويل المقدمة من قبل لبنك الخارجي الجزائري – وكالة تقرت- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يفند البنك الخارجي الجزائري –وكالة تقرت- كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه.

**التوصيات:**

من خلال بحثنا يتضح جليا قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من ركائز الاقتصاد الوطني، لذلك فإن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة للنهوض بهذا القطاع وتطويره، من خلال جملة من الإصلاحات بهدف اخراجه من الصعوبات والمشاكل التي تواجهه خاصة التمويلية منها. وبتزايد الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات أضحت جليا دورها الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق توفير

مناصب الشغل وجذب وتعبئة المدخرات وتنمية الصادرات، ولتجاوز هذه الوضعية نقترح بعض النقاط التي قد تكون مناسبة لهذه الحالة وهي كالتالي:

- الأخذ في اقتراحات موظفي وزبائن البنوك والاهتمام بحل مشاكلهم ومعرفة الخدمات التي يرغبون في توفيرها.
- ضرورة تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني والتصدي لكافة المعوقات التي تعترض نشاطها، وذلك بتوفير التمويل اللازم في الوقت المناسب.
- تبني البنوك أنظمة فعالة لدراسة ملفات القروض وسن قوانين خاصة بالاستفادة من القروض بالنسبة لهاته المؤسسات.
- ضرورة تعزيز الدعم المالي بالدعم الفني والإداري.

### أفاق الدراسة:

ان تمويل البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة موضوع مهم للغاية وعليه نقترح جملة من المواضيع التي يمكن البحث فيها مستقبلا:

- مدى توفير البنوك التجارية للقروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات التي تنشط فيها.
- الواقع التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دور البنوك التجارية في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تأثيرها على الاقتصاد.

المراجع

قائمة المراجع:

1. بو يعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004
2. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها 2008
3. الجريدة الرسمية 17-02 العدد 2
4. الطاهر لطرش تقنيات البنوك ص 202
5. د-محمد الهلالي، د عبد الرزاق شحادة محاسبة المؤسسات المالية -ص 18
6. سياسات التمويل وأثره على نجاح الشركات والمؤسسات المالية د/ محمد عبد الله شاهين محمدص 104-105
7. ادارة البنوك التجارية اسماعيل ابراهيم عبد الباقي، عمان دار النشر والتوزيع 2015ص324
8. رابح خوني، رقية حساني، ص 93
9. محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، ص 21
10. محمد شفيق حسن، محمد إبراهيم عبيدات، أساسيات الإدارة المالية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 1997، ص 21
11. إبراهيم عاشور، عبد الفتاح عطوات، تمويل الاستثمارات عن طريق ANSEJ، جامعة ورقلة، 2008، ص 3
12. فؤاد مرسي، التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية، منشآت المعارف، القاهرة، 1980، ص 83
13. تأيني السعيد هتهات عبد المجيد، مريني الصادق، دراسة وتمويل المشاريع الاستثمارية، جامعة ورقلة، 2005، ص 28
14. رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، 97
15. رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، 102
16. إبراهيم عاشور، عبد الفتاح عطوات، مرجع سابق ذكره، ص 7
17. رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، 103.
18. رضوان الوليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 1997، ص 207
19. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الرابعة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1999، ص 531.
20. رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، 124
21. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 382
22. محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، نهال فريد مصطفى، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 350.
23. محمد صالح الحناوي، رسمية قرياقص، نهال فريد مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 237
24. محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 40 - 41
25. رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، ص 133
26. سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، 1997، ص 24-25
29. رابح خوني، رقية حساني، مرجع سابق ذكره، ص 181

30. عادل عبد المهدي، حسن الموندي، الموسوعة الاقتصادية، دار خلدون، لبنان، 1980
31. عبد الباقي اسماعيل ابراهيم، ادارة البنوك التجارية دار غيثاء للنشر والتوزيع 2015
32. ل مصدر [ww.fgar.dz](http://ww.fgar.dz)
33. المصدر موقع ال صندوق [/https://cncdpme.dz](https://cncdpme.dz)
34. Bulletin information statistique de la PME N°40 Mars 2022 page.
35. <https://www.industrie.gov.dz/soutien-pme>

الملاحق

| AGENCE NATIONALE DE GESTION DU MICRO-CREDIT         |   |
|---|---|
| Coordination de :                                   | OUARGLA   |
| Cellule d'Accompagnement de :                       | TEMACINE  |
| <b>ETUDE TECHNICO-ECONOMIQUE</b>                    |   |
| <b>PROJET</b>                                       |   |
| INTITULE DU PROJET:                                 | COUTURE   |
| FORME JURIDIQUE :                                   | PERSONNE PHYSIQUE   |
| <b>I- Identification du promoteur:</b>              |   |
| - Nom:  | [REDACTED]  |
| - Nom de jenne fille:                               | [REDACTED]  |
| - Prenom:   | [REDACTED]  |
| - Né(e) le:   | 19/02/1977 à BELDET OMEUR   |
| - Fils (fille) de :                                 | [REDACTED] et de : [REDACTED]   |
| - Situation de famille :                            | CELIBATAIRE   |
| - Adresse personnelle:                              | BLOC222 ELNADJEH BELDET OMEUR   |
| - Diplôme (s) ou experience :                       | COUTURE,  |
| - Identifiant                                       | 308B0043219770219   |
| <b>II -Présentation du projet :</b>                 |   |
| <b>1-Généralités sur le projet :</b>                |   |
| <b>a)- Branche d'activité ( secteur ) :</b>         |   |
| ARTISANAT   |   |
| <b>b)-Localisation du projet :</b>                  |   |
| [REDACTED]  |   |
| <b>c)-Etat et délai de réalisation :</b>            |   |
| 06 MOI  |   |
| <b>d)-Aides :</b>                                   | PRÊT NON REMINERE ANGEN<br>L'ASSISTANCE TECHNIQUE, LE CONSEIL, L'ACCOMPANEMENT ET LE SUIVI<br>APPORTES PAR L'ANGEM A TITRE GRACIEUX<br>CREDIT BANCAIRE A TAUX BONIFIE A : 100 % |
| <b>e)-Impact du projet sur le plan économique :</b> |   |
| Creation d'emploi                                   |   |
| [REDACTED]  |   |
| <b>f)-Impact du projet sur l'environnement :</b>    |   |
| Bon   |   |
| -Nombre d'emplois créés :                           | 01  |
| 1/8   |   |

**II- PRODUIT ET MARCHÉ :****a) Le produit :**

1. Description précise du produit :

698569.2935

**b) Le marché :**

Clientèle ciblée : 50000

Nombre de clients potentiels : 60 /60

Existence de concurrents directs dans votre localité : Non :  Oui : 

Estimez leur nombre : 03

**III - POLITIQUES ET MOYENS COMMERCIAUX****a)-Objectifs commerciaux :**

atteindre les chiffres d'affaires prévisionnels, rembourser les emprunts contractés dans les délais convenus

**c)-Chiffres d'affaires prévisionnels annuel :**

DA

| les éléments                 | Année 1      | Année 2      | Année 3      | Année 4      | Année 5      |
|------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|
| capacité de production /jour | 50           | 100          | 150          | 200          | 250          |
| Nombre de jour /an           | 360          | 360          | 360          | 360          | 360          |
| taux de production espéré    | 70%          | 71%          | 71%          | 72%          | 73%          |
| nombre de produits           | 12600        | 25452        | 38556        | 51912        | 65520        |
| Prix Vente                   | 100.00       | 100.00       | 100.00       | 100.00       | 100.00       |
| chiffre d'affaire ( )        | 1,260,000.00 | 2,545,200.00 | 3,855,600.00 | 5,191,200.00 | 6,552,000.00 |
| capacité de production /ans  | 00           | 00           | 00           | 00           | 00           |
| Prix Vente                   | 0.00         | 0.00         | 0.00         | 0.00         | 0.00         |
| chiffre d'affaire( ).        | 0.00         | 0.00         | 0.00         | 0.00         | 0.00         |
| chiffre d'affaire total      | 1,260,000.00 | 2,545,200.00 | 3,855,600.00 | 5,191,200.00 | 6,552,000.00 |

**IV - MOYENS DE PRODUCTION ET ORGANISATION**

a)-Moyens humains :

01

b)-Matériel d'exploitation :

|                   |    |            |            | Montant TVA |            |            |
|-------------------|----|------------|------------|-------------|------------|------------|
|                   |    |            |            | Taux        | Montant    |            |
| EQUIPEMENT        | 01 | 813,675.21 | 813,675.21 | 19%         | 154,598.29 | 952,000.00 |
| FOND DE ROULEMENT | 00 | 0.00       | 0.00       | 19%         | 0.00       | 0.00       |
| Total             |    |            | 813,675.21 |             | 154,598.29 | 952,000.00 |

c)-Fournisseurs : DIVERS FOURNISSEURS

d)-Sous traitants :

## VI- COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

## I- STRUCTURE D'INVESTISSEMENT

| RUBRIQUES                        | COUT              |
|----------------------------------|-------------------|
| <b>FRAIS PRELIMINAIRES</b>       | <b>18,889.45</b>  |
| Frais préliminaire               | 0.00              |
| L'aménagement et l'agencement    | 0.00              |
| Assurances                       | 18,889.45 ✓       |
| F G M C                          | 0.00              |
| Le fonds de roulement            | 0.00              |
| <b>EQUIPEMENTS DE PRODUCTION</b> | <b>962,000.00</b> |
| EQUIPEMENT                       | 962,000.00 ✓      |
| matériel électrique              | 0.00              |
| <b>TOTAL</b>                     | <b>980,889.45</b> |

## II- STRUCTURE DE FINANCEMENT

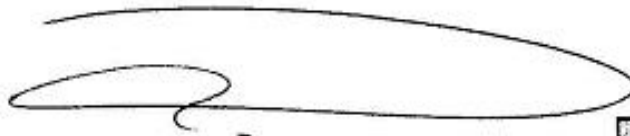
| RUBRIQUES                          | TAUX | MONTANT EN DA |
|------------------------------------|------|---------------|
| Coût de financement du projet      | 100% | 968,889.45    |
| Apports du promoteur en numéraires | 1%   | 9,688.89      |
| Prêt non rémunéré (PNR) Angem      | 29%  | 280,977.84    |
| Emprunt bancaire                   | 70%  | 678,222.62    |

## AVIS DE L'ACCOMPAGNATEUR :

Accordé :

Non accordé :

Signature:



## VISA DU COORDINATEUR

|     |   |
|-----|---|
| oui | X |
| non |   |

Fait à OUARGLA le : 08-03-2020

**STRUCTURE DE FINANCEMENT :**

| RUBRIQUE         | TAUX PARTICP | MONTANTS          |
|------------------|--------------|-------------------|
| Apport personnel | 1%           | 9,688.89          |
| PNR (ANGEM)      | 29%          | 280,977.94        |
| CREDIT BANCAIRE  | 70%          | 678,222.62        |
| <b>TOTAL</b>     | <b>100%</b>  | <b>968,889.45</b> |

NOM: GHETTAS  
 PRENOM: SOUAD  
 MONTANT DU PROJET A REALISE: 968,889.45  
 NATURE DE PROJET: COUTURE

DA

**TABLEAU D'MORTISEMENT DE CREDIT BANCAIRE :**

Montant du crédit : 678,222.62 DA  
 Durée du crédit par ans: 08 ans  
 Taux de crédit bancaire: 5.25%  
 Taux de bonification: 96%

| ANNEES       | MONTANT INITIAL | INT BANCAIRE      | INT BONIFIEES     | INT A PAYER      | TVA SUR INT      | AMORT CONSTANT    | ANNUITE           | PENNC            |
|--------------|-----------------|-------------------|-------------------|------------------|------------------|-------------------|-------------------|------------------|
| ANNEE 1      | 678,222.62      | 35,606.69         | 33,826.35         | 1,780.33         | 6,053.14         |                   | 2,990.96          | 3,391.11         |
| ANNEE 2      | 678,222.62      | 35,606.69         | 33,826.35         | 1,780.33         | 6,053.14         |                   | 2,990.96          | 3,391.11         |
| ANNEE 3      | 678,222.62      | 35,606.69         | 33,826.35         | 1,780.33         | 6,053.14         | 135,644.52        | 138,635.48        | 3,391.11         |
| ANNEE 4      | 678,222.62      | 35,606.69         | 33,826.35         | 1,780.33         | 6,053.14         | 135,644.52        | 138,037.29        | 2,712.89         |
| ANNEE 5      | 542,578.09      | 28,485.35         | 27,067.08         | 1,424.27         | 4,842.51         | 135,644.52        | 137,439.10        | 2,034.67         |
| ANNEE 6      | 406,933.57      | 21,364.01         | 20,295.84         | 1,068.20         | 3,631.88         | 135,644.52        | 136,840.91        | 1,366.45         |
| ANNEE 7      | 271,289.05      | 14,242.67         | 13,530.84         | 712.13           | 2,421.25         | 135,644.52        | 136,242.72        | 678.22           |
| ANNEE 8      | 135,644.52      | 7,121.34          | 6,765.27          | 356.07           | 1,210.63         | 135,644.52        | 136,242.72        | 678.22           |
| <b>TOTAL</b> |                 | <b>213,640.72</b> | <b>202,955.12</b> | <b>42,728.02</b> | <b>36,318.82</b> | <b>678,222.62</b> | <b>728,214.40</b> | <b>20,346.68</b> |

| ANNEES       | TVA SUR INT BONIFIEES | TVA SUR INT A PAYER |
|--------------|-----------------------|---------------------|
| ANNEE 1      | 4,842.51              | 1,210.63            |
| ANNEE 2      | 4,842.51              | 1,210.63            |
| ANNEE 3      | 4,842.51              | 1,210.63            |
| ANNEE 4      | 4,842.51              | 968.50              |
| ANNEE 5      | 3,874.01              | 726.38              |
| ANNEE 6      | 2,905.51              | 484.25              |
| ANNEE 7      | 1,937.00              | 242.13              |
| ANNEE 8      | 968.50                | 242.13              |
| <b>TOTAL</b> | <b>29,055.00</b>      | <b>7,263.76</b>     |

## BILAN D'OUVERTURE

| ACTIF                       | MONTANT           | PASSIF                            | MONTANT           |
|-----------------------------|-------------------|-----------------------------------|-------------------|
| <b>2- INVESTISSEMENT</b>    |                   |                                   |                   |
| - Frais Préliminaires       | 16,889.45         | <b>1-FONDS PROPRES</b>            |                   |
| - Equipements de production | 952,000.00        | - Apports personnel               | 9,688.89          |
| -                           |                   |                                   |                   |
| <b>3-STOKS</b>              |                   |                                   |                   |
| - Matières Premières        | 0.00              | <b>5- DETTES D'INVESTISSEMENT</b> |                   |
| - Marchandises              |                   | -- Emprunts Bancaires             | 678,222.62        |
| <b>4- CREANCES</b>          |                   | - Autres Emprunts (ANGEM)         | 280,977.94        |
| - Banque                    | 0.00              |                                   |                   |
| - CAISSE                    |                   |                                   |                   |
| <b>TOTAL</b>                | <b>968,889.45</b> | <b>TOTAL</b>                      | <b>968,889.45</b> |



~~FACTURE N°:02/2022~~

**GENERAL MACHINES**

VENTE ET RÉPARATION MACHINE À COUDRE ET À BRODER  
W : Touggourt

TOUGGOURT le : 09/01/2022

DOIT : **GHEFFAS SOUAD**  
TOUGGOURT

N.A :30073607250  
R.C :30/00-0646470A15  
N.I.S :197630070120834  
N.J.F : 17630070120855  
R.I.B :002 00088 0882200609 70/BEA

**FACTURE N°:02/2022**

| N°         | DESIGNATION                            | QT | PRIX.U     | MENTANT    |
|------------|--|----|------------|------------|
| 01         | Machine à border électronique FORTEVER | 01 | 800,000.00 | 800,000.00 |
| TOTAL .H.T |  |    |            | 800,000.00 |
| TVA 19 %   |  |    |            | 152,000.00 |
| TOTAL      |  |    |            | 952,000,00 |

Arrêtée la présente facture a la somme de :  
Neuf cent cinquante-deux mille Dinars Algérien

Signature

-6-

## COUT ET FINANCEMENT DU PROJET

|                                  |              |
|----------------------------------|--------------|
| TOTAL STRUCTURE D'INVESTISSEMENT | 6 600 000,00 |
|----------------------------------|--------------|

### 7.1 - Structure de Financement

| Rubrique         | Participation | Montant             |
|------------------|---------------|---------------------|
| Apport personnel | 2%            | 132 000,00          |
| Numéraires       |               |                     |
| Nature           |               |                     |
| Prêt CNAC        | 28%           | 1 848 000,00        |
| Crédit Bancaire  | 70%           | 4 620 000,00        |
| <b>TOTAL</b>     | <b>100%</b>   | <b>6 600 000,00</b> |

### 7.2 - Tableau d'amortissement de crédit bancaire

|                                     | ANNEE 1      | ANNEE 2      | ANNEE 3      | ANNEE 4      | ANNEE 5      | ANNEE 6      | ANNEE 7    | ANNEE 8    |
|-------------------------------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|--------------|------------|------------|
| Montant du crédit                   | 4 620 000,00 |              |              |              |              |              |            |            |
| Durée de remboursements (en années) | 8            |              |              |              |              |              |            |            |
| Taux de crédit bancaire             | 7,00%        |              |              |              |              |              |            |            |
| Taux de bonification                | 100%         |              |              |              |              |              |            |            |
| Différé de remboursement            | 3            |              |              |              |              |              |            |            |
| Rubrique                            |              |              |              |              |              |              |            |            |
| Principal                           | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 924 000,00   | 924 000,00   | 924 000,00   | 924 000,00 | 924 000,00 |
| Reste à rembourser                  | 4 620 000,00 | 4 620 000,00 | 4 620 000,00 | 3 696 000,00 | 2 772 000,00 | 1 848 000,00 | 924 000,00 | 0,00       |
| Intérêt Bancaire                    | 0,00         | 323 400,00   | 323 400,00   | 258 720,00   | 194 040,00   | 129 360,00   | 64 680,00  | 0,00       |
| Intérêt Bancaire Bonifiés           | 0,00         | 323 400,00   | 323 400,00   | 258 720,00   | 194 040,00   | 129 360,00   | 64 680,00  | 0,00       |
| Intérêts à payer                    | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 0,00         | 0,00       | 0,00       |
| Capitalisation au F&F               | 16 170,00    | 16 170,00    | 16 170,00    | 12 936,00    | 9 702,00     | 6 468,00     | 3 234,00   | 0,00       |
| Montant à Payer au FCMG.            | 80 850,00    |              |              |              |              |              |            |            |



DIRECTION REGIONALE SUD

AGENCE TOUGGOURT 088

Réf : MA/CA/ 692 /2021

COPIE ANGEM

(INSTRUCTION N° 84/2/DG DU 06 JUIL 2011)

**NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE**

MLLE: [REDACTED]

ADRESSE: BLOC 222 N 01 BLIDET AMOR  
TEMACINE**Objet:** A/S de votre demande de financement : COUTURE

En réponse à votre demande de financement du projet cité en objet dans le cadre du dispositif de Micro - Crédit, nous avons le plaisir de vous informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1. CMT : 678 222,00 DA.
2. Durée : 08 Huit ans
3. Dont Différé : 36 mois
4. Taux d'intérêt 5,25% bonifié à 100 %.
5. Echancier de remboursement.

Pour la libération de ce crédit vous devez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivants :

\* **APRIORI :**

1. Le Justificatif du Versement de l'apport personnel au compte bancaire ouvert à cet effet.
2. Le Justificatif du Versement du prêt non Rémunéré accordé par l'Agence Nationale de Gestion Du Micro - Crédit (ANGEM).
3. L'original du Contrat d'Adhésion du client au Fonds de Garantie Mutuelle de Micro-Crédit, Pour toute la durée du crédit bancaire accordé.
4. L'Ordre d'Enlèvement de chèque, délivré par le Coordinateur de l'ANGEM, de 30% à la Commande et de 70% à la livraison ou à la présentation d'une attestation de disponibilité des Équipements dont une copie de cet ordre est transmise, au préalable, par l'ANGEM à la Banque.

\* **A POSTERIORI :**

5. Nantissement du matériel 1<sup>er</sup> rang au profit de la Banque et au 2<sup>ème</sup> rang au profit de l'ANGEM.
  6. L'Assurance multirisque et/ou tous risques à 100% pour l'ensemble des garanties sur les biens de l'activité à créer, avec subrogation au profit de la Banque au 1<sup>er</sup> rang et à l'ANGEM au 2<sup>ème</sup> Rang.
  7. le Certificat de Vétérinaire pour les activités d'élevage
- Une fois effectué le virement du prêt non rémunéré accordé par l'ANGEM et signature de la Convention de prêt avec notre Banque, un ou plusieurs chèque (s) de banque subordonné à la présentation de l'ordre de d'enlèvement établi par le Coordinateur de Wilaya de l'ANGEM vous sera remis.

Nous vous informons aussi que la validité de cet accord est limitée à une durée de (06) six mois à compter de la date de sa signature. Dépassé ce délai et sauf dérogation de la Banque, l'accord est annulé et devient sans objet.

Signature du directeur d'agence /Date : 19/05/2021

Copie : ANGEM Antenne Touggourt.  
DG/ANGEM

**ANGEM**  
 Coordination de : **OUARGLA**  
 Cellule d'accompagnement : **TEMACINE**  
**ECHÉANCIER DE REMBOURSEMENT PRÉVISIONNEL**

Nom du Promoteur : **GHETTAS SOUAD**  
 Montant PROJET : **968,889.45**  
 Montant PNR : **280,977.94**  
 Projet : **0.00**

| LIBELLÉS      | ANNEE (N)                    |                             |                             |                             | ANNEE (N+1)                  |                             |                             |                             | ANNEE (N+2)                  |                             |                             |                             | Total |
|---------------|------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|-------|
|               | 1 <sup>er</sup> Trim<br>Date | 2 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 3 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 4 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 1 <sup>er</sup> Trim<br>Date | 2 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 3 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 4 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 1 <sup>er</sup> Trim<br>Date | 2 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 3 <sup>e</sup> Trim<br>Date | 4 <sup>e</sup> Trim<br>Date |       |
| Remboursement | 23,414.83                    | 23,414.83                   | 23,414.83                   | 23,414.83                   | 23,414.83                    | 23,414.83                   | 23,414.83                   | 23,414.83                   | 23,414.83                    | 23,414.83                   | 23,414.83                   | 23,414.83                   | 280   |

Signature : Accompagnateur :



Signature : Promoteur

|                           |   |   |   |   |   |   |   |   |   |   |   |   |   |
|---------------------------|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Consommation M/fourniture | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Fourniture Electrics      | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Fourniture pharmaceutique | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Total Cons                | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

Banque Extérieure D'Algérie



## PLAN D'AMORTISSEMENT

Date .....: Jeudi 18 Mai 2023  
 Devise .....: DZD DINAR ALGERIEN  
 Agence .....: 088 TOUGGOURT

Nom ou Raison Sociale ..:

Adresse ..:

Compte

Type de Prêt

N° du Prêt

Montant du Prêt **678 222,00**Montant Intérêts Capitalisés sur 1 Année : **0,00**Taux Appliqué **0,00%**Durée du Prêt : **8** Ans

| N°   | date       | Echéance  | Intérêts | Frais/Taxes/Comm | Amortissement | Reste du   |
|------|------------|-----------|----------|------------------|---------------|------------|
| 0001 | 09/04/2024 | 0,00      | 0,00     | 0,00             | 0,00          | 678 222,00 |
| 0002 | 09/10/2024 | 0,00      | 0,00     | 0,00             | 0,00          | 678 222,00 |
| 0003 | 09/04/2025 | 0,00      | 0,00     | 0,00             | 0,00          | 678 222,00 |
| 0004 | 09/10/2025 | 0,00      | 0,00     | 0,00             | 0,00          | 678 222,00 |
| 0005 | 09/04/2026 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 610 399,80 |
| 0006 | 09/10/2026 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 542 577,60 |
| 0007 | 09/04/2027 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 474 755,40 |
| 0008 | 09/10/2027 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 406 933,20 |
| 0009 | 09/04/2028 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 339 111,00 |
| 0010 | 09/10/2028 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 271 288,80 |
| 0011 | 09/04/2029 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 203 466,60 |
| 0012 | 09/10/2029 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 135 644,40 |
| 0013 | 09/04/2030 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 67 822,20  |
| 0014 | 09/10/2030 | 67 822,20 | 0,00     | 0,00             | 67 822,20     | 0,00       |

Nombre d'échéances : 14

Coût Total du Crédit : 678 222,00









DIRECTION REGIONALE SUD

AGENCE TOUGGOURT 088

Réf: MA/CA/ 1190 /2021

COPIE CNAC

(INSTRUCTION N° 63/3/DG DU 16 FEV. 2015)

**NOTIFICATION D'ACCORD BANCAIRE**

الصندوق الوطني للتأمين من البطالة

فرع تقرت

البريد الوارد

07/10/2021

MR: [REDACTED]

ADRESSE: BLOC 402 N 02 CITE CHAHID ABAIDI

ELHABIB TEBESBEST TOUGGOURT

Objet: A/S de votre demande de financement : **TRANSPORT DE MARCHANDISES**

En réponse à votre demande de financement du projet cité en objet dans le cadre du dispositif de soutien aux Chômeurs, Promoteurs âgés de trente cinq (30) à cinquante (50) ans, nous avons le plaisir de vous informer que notre Banque consent à vous accorder le crédit ci-dessous détaillé :

1. CMT : 4 620 000,00 DA.
2. Durée : 08 Huit ans.
3. Différé (dont) : (36) Trente six Mois.
4. Taux d'intérêt 5.25 % bonifié à 100 %.
5. Echancier de remboursement

Pour la libération de ce crédit, vous devez aussi compléter votre dossier en présentant les documents suivants :

 **A PRIORI :**

- 1- Une copie du bail de location d'une durée minimum de deux (02) années, renouvelables ou acte de propriété à son nom, ou de titre de concession de terre agricole.
- 2- Une copie du registre de commerce et/ou tout autre document d'immatriculation (carte d'artisan, carte fellah, attestation provisoire d'agriculteur ou d'éleveur.....°.
- 3- Une copie du statut juridique de l'entreprise en cas de personne morale.
- 4- Une copie du certificat d'existence ou de la carte fiscale.
- 5- Le procès-verbal de visite du local devant abriter l'activité, établi par la CNAC, valable pour toutes les parties, à l'exception des activités non sédentaires (Annexe 02).
- 6- Une copie du contrat d'adhésion du promoteur au Fonds de Garantie pour toute la durée du crédit bancaire.
- 7- Une copie originale de la décision d'octroi des avantages au titre de la phase réalisation (DOAR), en création ou en extension (DOAREX).
- 8- Une copie des factures pro formas ou devis actualisés s'il y a lieu.
- 9- Une copie du justificatif de versement de l'apport personnel et virement du prêt non rémunéré-PNR (classique).

**A POSTERIORI :**

1. L'acte de nantissement des équipements et/ou gage du matériel roulant au 1<sup>er</sup> rang au profit de la Banque et au 2<sup>ème</sup> rang au profit de la CNAC.
2. L'Assurance tous risques à 100% pour l'ensemble des garanties sur les biens de l'entreprise à créer, avec subrogation au profit de la Banque au 1<sup>er</sup> rang et à la CNAC au 2<sup>ème</sup> rang.
3. Le Certificat de Vétérinaire pour les activités d'élevage.
4. L'Hypothèque Maritime.

